

الفصل الثانى

واقع التعليم الابتدائى فى مصر

- ♦ التطور التاريخى والتشريعى للتعليم الابتدائى.
- ♦ مدى استيعاب التعليم الابتدائى لجميع الأطفال الملزمين وانعكاس ذلك على الأمية.
- ♦ الرسوب والتسرب وانعكاسه على الأمية.
- ♦ مستوى التعليم الابتدائى وانعكاسه على الأمية.
- ♦ العوامل التى تعوق تحقيق الاستيعاب الكامل وتؤدى إلى الرسوب والتسرب وتؤدى إلى انخفاض مستوى التعليم الابتدائى.

الفصل الثانى واقع التعليم الابتدائى فى مصر

تحاول الصفحات التالية التعرف على واقع ومشكلات التعليم الابتدائى وعلاقة هذا الواقع بالأمية من حيث حجم الملتحقين بالتعليم الابتدائى والمحرومين منه ، أو من حيث المتسربون منه أو المنقطعون عنه أو من حيث المستمرون فيه ومستواهم فى المهارات الأساسية محدود وضعيف بحيث يرتدون إلى الأمية سريعاً.

ولذلك سوف يتم مناقشة هذا الموضوع من النواحي التالية :

- ١- التطور التاريخى والتشريعى للتعليم الابتدائى.
- ٢- مدى استيعاب التعليم الابتدائى لجميع الأطفال الملزمين.
- ٣- الرسوب والتسرب وانعكاسه على الأمية.
- ٤- مستوى التعليم الابتدائى وانعكاسه على الأمية.
- ٥- العوامل التى تعوق تحقيق الاستيعاب الكامل وتؤدى إلى التسرب والرسوب وانخفاض مستوى التعليم الابتدائى.

التطور التاريخي للتعليم الابتدائي

باستقراء تاريخ التعليم الابتدائي في مصر باعتباره مقدمة أساسية للدارسات المستقبلية نجد أن التعليم الابتدائي شهد العديد من التغيرات والإصلاحات ولعل أبرز هذه التغيرات ما يلي :-

أولاً : نشأة التعليم الابتدائي على النمط الأوربي في القرن التاسع عشر :

اتجه محمد علي في القرن التاسع عشر إلى إنشاء تعليم حديث على النمط الأوربي لرغبته في تغيير الواقع وتحقيق طموحاته السياسية بالتوسع خارج حدود مصر وهذا لن يكون إلا بتكوين جيش قوى ، ولا سبيل إلى هذا إلا بنوعية من المتعلمين تعليماً جيداً مختلفاً عما هو سائد في مصر. فكان اللجوء إلى إنشاء معاهد التعليم العالية أو المدارس الخصوصية التي أنشأها عام ١٨٠٥م ، واستعان بأساتذة وبرامج دراسية وكتب من أوروبا فهذه المدارس كانت تختلف في مناهجها ونظمها عن نظام التعليم التقليدي القديم الذي كان سائداً في الكتاتيب والأزهر^(١). فاضطر محمد علي إلى إنشاء المدارس التجهيزية ثم كان اللجوء إلى إنشاء مدارس المبتديان.

وكان من أهم ملامح التعليم في عهد محمد علي ما يلي :

- إنشاء مدارس لتعليم الأطفال العلوم الحديثة والتي تعدّهم للالتحاق بالمدارس التجهيزية وكان التعليم الابتدائي تابعاً لإشراف الجيش ممثلاً في " ديوان الجهادية " ، وتم إصدار لائحة التعليم الابتدائي لترتيب وتنظيم مدارس المبتديان كما يلي :-

- أ- أن الهدف من مدارس المبتديان هو إعداد التلاميذ وتهيئتهم للالتحاق بالمدارس التجهيزية ونشر مبادئ العلوم بين الأهالي.
- ب- إنشاء خمسين مدرسة على أن تكون كلها في المدن.
- ج- تحديد كثافة هذه المدارس.
- د- وضع شروط قبول التلاميذ في هذه المدارس حيث العمر لا يقل عن سبع سنوات ولا يزيد عن اثنتي عشرة سنة وأن يكون التلميذ متمتعاً بالصحة وسلامة البدن.

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التربية في عصر محمد علي ، النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٣ .

هـ- المناهج والمواد الدراسية كانت على النحو التالى :-

القراءة ، والكتابة ، ومبادئ النحو ، والحساب ، والفرائض الدينية

و- مدة الدراسة ثلاث سنوات مع زيادة سنة للإعزاز^(١).

ولم يكن الهدف من التعليم فى هذه الفترة للإنسان وتنميته بقدر ما هو لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية^(٢).

ثانيا التعليم الابتدائى أثناء الاحتلال الإنجليزى :

جاء الاحتلال الإنجليزى سنة ١٨٨٢ م وباسم الأزمة الاقتصادية ومشكلة الديون تم تضيق فرص التعليم على المصريين وتقررت مصروفات على التعليم لأول مرة فى تاريخ مصر، وكان هذا اتجاها واضحا للحد من إعداد المتعلمين ، وكان هدف الحكومة آنذاك إعداد طبقة متعلمة تصلح لسد حاجات الخدمة الحكومية ولما كانت الوظائف محدودة فان السياسة الأساسية فى ضوء هذا الهدف الوظيفى النفعى هو تقليل الأعداد المقبولة فى التعليم الرسمى التابع للدولة ، ومع سنوات الاحتلال تعثر التعليم الابتدائى وتميز بالطبقية^(٣).

وبحصول مصر على الاستقلال عام ١٩٢٣م وضعت الوزارة مشروعاً لتعميم التعليم الابتدائى وبدأت فى تنفيذه بإنشاء (١٢٧) مدرسة أولية مجانية وصدر أول قانون لتنظيم التعليم الإلزامى فى مصر عام ١٩٢٤ م ، وكانت مدته خمس سنوات^(٤).

وفى عام ١٩٤١م كان مشروع إصلاح التعليم الإلزامى لتوحيد المرحلة الأولى وتضمن المشروع ما يلى :-

تزويد أبناء الشعب بثقافة عامة تودى إلى حياة قومية مناسبة وإن يكون التعليم الابتدائى مدته ست سنوات من سن ٦-٢ سنة^(٥).

(١) المرجع السابق ص ١٠٦ - ١٠٩

(٢) نادية جمال الدين : تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه ، مجلة التربية المعاصرة ، ع(٩) ، يناير ١٩٨٨ ، ص ٣٥

(٣) المرجع السابق ص ٣٥ - ٣٨.

(٤) سعاد بسيونى ، التجربة اليابانية فى تطوير التعليم الابتدائى ومدى إمكانية الإفادة منها فى مصر ، مؤتمر التربية فى مصر ، كلية التربية بالإسماعيلية ، جامعة القناة ، فى الفترة من ٢٤-٢٦ ديسمبر ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٠.

(٥) عبد الفتى عبود وآخرون ، فلسفة التعليم الابتدائى وتطبيقاته ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٤٣٨.

وتقررت مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤م على يد طه حسين عندما كان مستشاراً لوزارة المعارف ، ولما جاء وزيراً للمعارف أعلن إمتداد مجانية التعليم إلى التعليم الثانوى العام وطالب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية والتاريخ المصرى والتربية الوطنية^(١).

ثالثاً : التعليم الابتدائي بعد قيام ثورة ١٩٥٢ خلال الخمسينات :

- بدأت مرحلة جديدة فى حياة المجتمع المصرى بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م ، وتغيرت سياسة التعليم تغيرات جذرية تتفق مع فلسفة الثورة ومع التغيير الاجتماعى الشامل والفلسفة الاشتراكية ، وكان لهذه التغيرات أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية فتم إرساء مبدأ ديمقراطية التعليم ، مما أتاح فرص التعليم لجميع فئات الشعب بالمجان ، واستهدفت سياسة التعليم ربط التعليم باحتياجات المجتمع.

- تم فى عام ١٩٥٣ توحيد المدارس الابتدائية بعد أن كان هناك نوعان من المدارس لهذه المرحلة مدارس ابتدائية تدرس اللغة الإنجليزية ويستطيع أبناؤها تكملتها دراستهم فى المدارس الثانوية ومدارس أولية لا تدرس بها اللغة الإنجليزية ولا يستطيع أبناؤها تكملتها دراستهم ولكن بصدر قانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ تم توحيد التعليم فى المرحلة الأولى كلها فى مدارس تسمى المدرسة الابتدائية ذات ست سنوات من سن السادسة إلى الثانية عشر وأصبحت مناهج المدرسة الابتدائية موحدة بدون لغة أجنبية^(٢).

- فى منتصف الخمسينات عقدت اليونسكو مؤتمراً أوصى بإلزام التعليم الابتدائى للأطفال الصغار بحيث تلتزم الدول بتوفيره ، ويلتزم الآباء بتعليم أبنائهم وتتوافر مجانية هذا التعليم بحيث لا يكون الفقر حائلاً دون التعليم وأوصى أيضاً الدول العربية بإصدار قوانين تنص على إلزامية التعليم الابتدائى^(٣). ولذا نجد مصر أصدرت العديد من القوانين التى تفرض مجانية التعليم وجعل المرحلة الأولى منه إلزامية لجميع المواطنين.

(١) أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، وزارة التربية والتعليم ، ج.م.ع ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ١٤.

(٢) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى ، مطبعة وزارة المعارف ، ١٩٥٣.

(٣) عبد الفتاح حلال : التربية للجميع من منظور عالمى ، مرجع سابق ، ص ٧.

رابعاً : التعليم الابتدائى خلال الستينات :

- شهدت فترة الستينات العديد من الأحداث والتحويلات ، فيطلق عليها فترة التحول الاشتراكى ، ففي يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين يوليو الاشتراكية ، وفى مايو ١٩٦٢ صدر الميثاق الوطنى وكان من نتيجة ذلك ظهور حركة التأميمات وظهور القطاع العام وتعهد الحكومة بتوظيف الخريجين من التعليم الثانوى والجامعى ولذلك زاد الإقبال على التعليم ونتج عن ذلك زيادة العبء على المدارس وظهور كثير من المشاكل^(١).

- ثم جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ونتج عنها التحول فى الميزانية العامة للدولة لزيادة النفقات العسكرية على حساب مجال التعليم ولذلك ظهرت كثير من المشاكل فى مجال التعليم. وفى أواخر الستينات برزت اتجاهات تنادى بتطوير التعليم الابتدائى من حيث البنية والمحتوى وطرق التدريس وغيرها^(٢).

خامساً : التعليم الابتدائى خلال السبعينات :

فى السبعينات شهدت مصر أحداثاً عديدة ومتلاحقة أدت إلى حدوث تغييرات جذرية فى المجتمع بدأت هذه التغييرات بثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ والقضاء على مراكز القوى المستحدثة ، وسيطرة شعار العلم والإيمان، وسيادة القانون، ثم نصر أكتوبر ١٩٧٣ الذى كان طريقاً إلى الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤^(٣). حيث حقق الاقتصادى المصرى فى ظله معدلات نمو عالية تزيد عن ٨٪ سنوياً^(٤). ونتج عن ذلك ظهور مجالات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل وحدث ارتفاع كبير فى دخل بعض الناس مما أدى إلى عدم التوازن بين مستويات الدخل. ورغم الزيادة فى معدلات النمو الاقتصادى تعاني مصر من أزمة اقتصادية^(٥) وقد انعكست هذه الأزمة الاقتصادية والتغييرات السياسية والاجتماعية على التعليم ، وكان لابد من تطوير النظام التعليمى والانطلاق به إلى آفاق التجديد والتحديث لكى يلائم التغييرات والتطورات السريعة المتلاحقة من أجل إعادة بناء المجتمع وتحقيق الرفاهية.

(١) أحمد محمد الشناوى : أهداف المدرسة الابتدائية من ١٩٥٢ إلى الآن ، ورقة منشورة فى مؤتمر "التربية فى مصر" المدرسة الابتدائية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، كلية التربية ، جامعة القناة ، الإسماعيلية ، فى الفترة من ٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٨٨ ،

ص ٧٠٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ٧١٠.

(٣) السيد عبد العاطى ، صراع الأجيال دراسة فى ثقافة الشباب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٧ ، ص ٧٩.

(٤) مجلس الشورى ، دور الانعقاد الثانى ، تقرير اللجنة الخاص لدراسة قضية الشباب بالقاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٥.

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٢.

ففى عام ١٩٧٢ أنشأت الوزارة مدرسة تجريبية موحدة بالتعاون مع ألمانيا الشرقية (ألمانيا الاتحادية الآن) مدة الدراسة بها تسع سنوات وتميزت الدراسة فيها بتكامل الدراسات النظرية مع العملية وإكساب التلاميذ مهارات يدوية بسيطة أساسية وبعض أساسيات التكنولوجيا الحديثة^(١). ولم يؤخذ بهذه التجربة إلا عام ١٩٨١ م .

سادساً : التعليم الابتدائى خلال الثمانينات :

صدر قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ونص على أن التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم وتلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية^(٢) ، وبذلك أصبحت المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية مرحله موحدة وهى مرحلة التعليم الأساسى، وهذا لا يعنى أن تلغى المدرسة الابتدائية أو يصرف النظر عن المدرسة الإعدادية أو أن تدمج المدرستان فى بعضهما لتكونا مدرسة واحدة ولكن مازلت هناك المدرسة الابتدائية قائمة بذاتها ، وكذلك المدرسة الإعدادية ، ولكن الذى حدث أن زادت مدة سنوات التعليم الإلزامى لتصل إلى تسع سنوات ، وامتد سن الإلزام ليصل إلى سن ١٥ سنة^(٣) ، وبمقتضى هذا القانون حدث تغيير فى فلسفة التعليم وأهدافه فقد أكد على العلاقة بين التعليم والعمل المنتج وضرورة تحقيق الربط بين التعليم والبيئة المحلية وتحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية فى مقررات الدراسة وخططها ومناهجها^(٤) ، ونظراً للظروف الاقتصادية التى مر بها المجتمع المصرى خلال فترة الثمانينات التى أدت إلى ظهور كثير من المشكلات ورغبة الدولة فى حل تلك المشكلات التى انعكست على النظام التعليمى اتجهت إلى تعديل السلم التعليمى وجعل مدة الإلزام ثمانى سنوات فقط بناء على قانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المادة الرابعة التى نصت على^(٥) :

(١) المركز القومى للبحوث التربوية : تطوير التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٨٤/٨٣ ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٦-٣٧ .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

(٣) محمد سيف الدين فهمى : متطلبات تطبيق نظام التعليم الأساسى فى مصر ، مؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، إبريل ١٩٨١ ، ص ٤٩٤ .

(٤) قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، مطبعة وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٨٨ ، المادة الرابعة

"مدة التعليم بالحلقة الابتدائية منها خمس سنوات والحلقة الإعدادية ثلاث سنوات" وهذا القانون جاء عملاً بتوصية المؤتمر الدولي للتربية الذي انعقد في جنيف عام ١٩٨٤. والتي أشارت إلى أن المهارات الأساسية يكتسبها التلاميذ بعد خمس سنوات من الدراسة ورأت لجنة التعليم أن هذا التعديل يترتب عليه توفير عدد كافى من المعلمين والمباني المدرسية بالإضافة إلى توفير مبالغ كبيره يمكن توجيهها للنهوض بالعملية التعليمية^(١).

سابعاً : التعليم الابتدائى خلال التسعينات (١٩٩٠ - ١٩٩٤) :

تحرص الدولة على تعميم التعليم الابتدائى للجميع وذلك تمشياً مع الإعلان العالمى حول "التربية للجميع" الذى من أهدافه ما يلى :-

- ١- ينبغي تمكين كل شخص من الاستفادة من الفرص التربوية بحيث يلبي حاجاته الأساسية للتعلم.
- ٢- أن التربية الأساسية هى أكثر من غاية فى حد ذاتها فهى الأساس للتعليم المستديم والتنمية الإنسانية.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن مواد الإعلان تشمل ما يلى :

- ١- تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائى.
 - ٢- التركيز على اكتساب التعلم.
 - ٣- توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها.
 - ٤- تعزيز بيئة التعليم.
 - ٥- تقوية المشاركات على كل المستويات التربوية المسنولة وطنياً وإقليمياً ومحلياً^(٢).
- إنطلاقاً من بيان السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية أمام مجلس الشعب والشورى فى ١٥/١١/١٩٩٢ الذى جعل من إصلاح التعليم مشروع مصر القومى فى السنوات التى تبتقت من هذا القرن.

(١) لجنة التعليم والبحث العلمى ، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى عن مشروع تعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، مجلس الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٨.

(٢) الهيئة العليا المشتركة ، برنامج الأمم المتحدة ، اليونسكو ، اليونسيف ، البنك الدولى المؤتمر العالمى حول "التربية للجميع" ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠.

فقد عقد المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى كنقطة بداية فى سلسلة من المؤتمرات والجهود التى تهدف إلى وضع خطة الإصلاح الشامل للتعليم موضع التنفيذ ويهدف المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى الذى عقد فى فبراير عام ١٩٩٣ إلى تحقيق أهداف عامة منها :

١- تحقيق التوازن بين حق الطفل فى التعليم وحقه فى الاستمتاع بالحياة.

٢- التوفيق بين الكم والكيف فى المعلومات.

٣- تطوير أسلوب التعليم وطريقته من الحفظ والتلقين إلى التفكير و التحليل.

٤- اكتساب الأطفال المهارات الأساسية التى تعينهم على القراءة والكتابة واستعمال الرياضيات فى حل مشكلات الحياة اليومية.

٥- الاهتمام بعلوم المستقبل وترسيخ القيم الدينية والأخلاقية لدى الأطفال.

٦- التسليح بلغة أجنبية.

٧- عودة ألوان النشاط التربوية وتطويرها.

كما يهدف المؤتمر إلى تحقيق أهداف خاصة منها ما يلى :

١- تحديد أهداف التعليم الابتدائى فى إطار التعليم الأساسى الإلزامى والتربية للجميع بخاصة ، منظومة التعليم بعامة.

٢- تحديد الأهداف الخاصة للمواد الدراسية وألوان النشاط التربوية ومحتوى كل منها.

٣- تطوير إعداد معلم المدرسة الابتدائية وتدريبه ورعايته.

٤- تطوير أساليب التقويم فى إطار نظام شامل^(١).

ولوضع توصيات المؤتمر موضع التنفيذ فقد أصدر المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى شهر مارس ١٩٩٣ مجموعة من القرارات منها^(٢) :

١- موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى على كل توصيات المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى ويعتبرها جميعاً قرارات صادرة من المجلس.

٢- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى يحدد الأهداف العامة للتعليم الابتدائى على النحو الذى ورد فى التوصية الأولى من توصيات المؤتمر.

(١) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة ، وزارة التربية والتعليم ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، الجزء الأول ، التقرير النهائى للمؤتمر ، القاهرة ، ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، ص ٧٤-٧٦.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومى ، الإنجازات فى ٣ أعوام ، قطاع الكتب ج.م.ع ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٤٨.

٣- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى ينص على تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين مستوى عند نهاية الصف الثالث والآخر عند نهاية الصف الخامس على أن يجرى فى نهاية كل منهما امتحان عام على مستوى المديريات التعليمية وذلك ابتداء من العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣.

وقد تم استصدار عدد من القرارات الوزارية بناء على ما جاء فى توصيات وقرارات المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى نذكر بعضها على سبيل المثال^(١) :

أ- قرار وزارى رقم (٧١) بتاريخ ٧٢ / ٣ / ١٩٩٣ بشأن تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين.

ب- قرار وزارى رقم (٧٠) بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٩٣ بشأن تطبيق نظام المسابقة فى تأليف الكتاب.

ج- قرار وزارى رقم (٨٤) بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٩٣ بشأن تحديد معدلات وظائف رياض الأطفال.

وقد تمت المنجزات الآتية خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٣ إلى أكتوبر ١٩٩٤ :

أ - تدريس مادة الصيانة والترميمات وقد تم تدريس هذه المادة بدءاً من الصف الرابع الابتدائى فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣ لكل من الصفين الرابع والخامس الابتدائى بهدف تكوين مهارات وعادات العمل المنتج وبالنسبة للإناث يتم تدريبهن على صيانة الأجهزة المنزلية وأشغال الإبرة والاقتصاد المنزلى.

ب- إنشاء مراكز لتدريب معلمين لتدريس مادة الخط العربى

ج- البدء فى تدريس اللغة الإنجليزية فى العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ بالصف الرابع الابتدائى^(٢).

يتضح مما سبق أن الدولة تبذل الكثير من إصدار قوانين ووضع سياسات واستراتيجيات ومؤتمرات لتطوير التعليم الابتدائى والنهوض به ، إلا أنه مازال هناك كثير من مشكلات تعوق تعميم التعليم الابتدائى للجميع وسوف تركز الباحثة على ثلاث مشكلات أساسية لها انعكاس على انتشار الأمية وهى :

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠.

١- عدم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الملزمين به.

٢- ظاهرة الرسوب والتسرب.

٣- انخفاض مستوى التعليم الابتدائى.

أولاً : مدى استيعاب التعليم الابتدائى لجميع الملزمين به :

تبذل الدولة جهوداً لرفع قدرة نظام التعليم الابتدائى على استيعاب جميع الملزمين به وتعميمه ، فاتجهت إلى تعديل بعض القوانين وجعله إلزامياً ومجانياً لجميع المواطنين ومد فترة الإلزام لتسع سنوات ثم خفض سنة من سنوات السلم التعليمى لتصبح ثمانى سنوات وهى فترة الإلزام، إيماناً بأن التعليم الابتدائى هو السبيل الوحيد لخلق المواطن الصالح بالنسبة للمجتمع والركيزة الأساسية لاستثمار الموارد البشرية صانعة التقدم. برغم هذه المجهودات وأهمية التعليم الابتدائى ولكنه يواجه مشكلة أساسية وهى عدم قدرة هذه التعليم على استيعاب جميع الأطفال الذين يبلغون السن المقررة .

وهذه المشكلة ليست وليدة اليوم ولكنها بدأت بعد قيام ثورة ١٩٥٢، وبعد المناداة بجعل التعليم كالماء والهواء لكل مواطن مصرى والاندفاع فى التوسع الكمى لاستيعاب جميع الأطفال الملزمين تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص ولنص الدستور ونص قانون التعليم الإلزامى عام ١٩٥٦ ، ومن هنا ظهرت مشكلات تتحدى التعليم الابتدائى وتعميمه ولذلك صدر القرار الوزارى رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٧ لدراسة مشكلة استيعاب التعليم الابتدائى وتعميمه وقد توصلت اللجنة إلى أن الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال الملزمين سيكون على فترات تستغرق ثلاثين سنة بحيث يكون آخر فترة من فترات التعميم ١٩٨٦/٨٥ ولقد تحدد هذا التاريخ بناء على ما توافر للجنة من بيانات وإحصاءات لأعداد الملزمين والميزانية والأدوات والمباني، وخطوات التنفيذ التى اقترحتها اللجنة تحددت كالآتى^(١) :

فى عام ١٩٥٧/٥٦ يكون عدد المقبولين بالسنة الأولى ٤٠٠,٠٠٠ تلميذ ، على أن يظل هذا العدد ثابتاً لمدة ست سنوات ، مع مراعاة أن تعد لهم الفصول اللازمة.

ثم ابتداء من عام ١٩٦٢/٦١ يرتفع العدد ليصبح ٥٠٠,٠٠٠ طفل لمدة ست سنوات أخرى ، ثم يزداد العدد ابتداء من عام ١٩٦٨/٦٧ ليصبح ٦٠٠,٠٠٠ تلميذ وتلميذه. وهكذا .

(١) وزارة التربية والتعليم ، تقرير لجنة بحث مشكلات التعليم الابتدائى ، القاهرة ، ١٩٥٧.

ومعنى هذا أنه فى عام ٨٥-١٩٨٦ يصبح عدد تلاميذ المدرسة الابتدائية ٤,٨٠٠,٠٠٠ طفل. وهذا هو كان العدد المتوقع للأطفال الملزمين فى هذا الوقت والمتوقع من زيادة السكان^(١). ولكن مع الزيادة السكانية الكبيرة ولأسباب اقتصادية واجتماعية لم تتحقق هذه الاقتراحات. ومع استمرار هذه المشكلة وظهورها بوضوح سنة بعد سنة قامت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة عشرية لقبول الملزمين ابتداء من عام ١٩٧٣/٧٢ على أن يتم استيعاب جميع الملزمين فى عام ٨١-٨٢ وذلك على أساس أن الزيادة السنوية لعدد الأطفال من سن ٦ سنوات يتزايد بمقدار ثابت قدرة عشرة آلاف طفل تبعاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ولذلك كانت الخطة كما هى موضحة بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

الخطة العشرية لقبول الملزمين فى الصف الأول الابتدائى

التي رسمت على أساس استيعاب جميع الملزمين عام ٨١/١٩٨٢*

نسب الإستيعاب	المنتظر قبوله بالألف	عدد الملزمين بالألف	العام الدراسى
٧٩,٣%	٧٥٦,٠	٩٥٣	سنة وضع الخطة ٧٢/٧١.
٨٠,٥%	٧٨٠,٠	٩٦٩	بدء الخطة ٧٣/٧٢.
٨٢%	٨٠٠,٣	٩٧٦	٧٤/٧٣
٨٣,٥%	٨٢٣,٣	٩٨٦	٧٥/٧٤
٨٥%	٨٤٦,٦	٩٩٦	٧٦/٧٥
٨٧%	٨٧٥,٢	١٠٠٦	٧٧/٧٦
٨٩%	٩٠٤,٢	١٠١٦	٧٨/٧٧
٩١%	٩٣٣,٦	١٠٢٦	٧٩/٧٨
٩٤%	٩٧٣,٨	١٠٣٦	٨٠/٧٩
٩٧%	١٠١٤,٦	١٠٤٦	٨١/٨٠
١٠٠%	١٠٥٦,٠	١٠٥٦	٨٢/٨١

* المصدر سمير لويس سعد ، استيعاب الأطفال الملزمين فى مدارس التعليم الأساسى مسح شامل لمنطقة حضرية وريفية ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٤١

يتضح من الجدول السابق أنه تبعاً لهذه الخطة تكون نسبة الاستيعاب ١٠٠٪ عام ١٩٨٢/٨١. ورغم هذه المجهودات من وضع خطط واستراتيجيات ، ولكن نجد أنه لم يتحقق بعد الاستيعاب الكامل لجميع الملزمين فمثلاً نجد أن إحصاءات نسبة الاستيعاب عام ١٩٨٧/٨٦ وصلت إلى ٩٣,٩٥٪ من إجمالي الملزمين.

وفي عام ١٩٨٨/٨٧ وصلت إلى ٩٦٪

وفي عام ١٩٨٩/٨٨ وصلت إلى ٩٦,٥٪

وفي عام ١٩٩٠/٨٩ وصلت إلى ٩٧,١٪^(١)

وفي عام ١٩٩٢/٩١ وصلت إلى ٩١,٩٪^(٢)

وفي عام ١٩٩٣/٩٢ وصلت إلى ٩٦,٦٪^(٣)

هذه بيانات وإحصاءات رسمية تعلن عنها ولكن نسبة الاستيعاب الحقيقية كما كشفت عنها أخيراً البيانات الرسمية لا تتعدى من ٧٠٪ إلى ٨٠٪^(٤) ، وستظل هذه النسبة محل شك لأن المقبولين بالصف الأول تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثامنة وتنسب أعدادهم إلى جملة مواليد بلغوا سن السادسة ، وهذا يعنى أن هناك حوالي ٢٠٪ أو ٣٠٪ من هم فى سن الإلزام لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائى وهذا يزيد من رصيد الأمية وعند الموازنة بين نسبة القبول بين الذكور والإناث نجد أن هناك فروقاً واسعة تتضح من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

مؤلف القبول عام ١٩٩٢/٩١ موزعاً على الذكور والإناث *

البيان	ذكور	إناث	جملة
العدد الكلى للأطفال فى سن السادسة.	٧٣٥٠٠٠	٧٠٥٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠
عدد المقبولين.	٧١٠٣٤١	٦٠١٣٦٧	١٣١١٧٠٨
النسبة	٩٦,٦	٨٥,٣	٩١,١

* المصدر : وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء الاستقرائى لعام ٩١ ، ١٩٩٢ ، الإدارة العامة للإحصاء .

* تقتصر هذه الإحصاءات على تلاميذ وزارة التربية والتعليم *

(١) وزارة التربية والتعليم ، التعليم فى مصر ، ١٩٩٠ ، ص ٨٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء الاستقرائى لعام ١٩٩٢/٩١ ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى.

(٣) وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء الاستقرائى لعام ١٩٩٣/٩٢ ، الإدارة العامة للإحصاء.

(٤) وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ، ١٩٩١ ، ص ٨٥.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي (٨٥ , ٣ %) أقل من نسبة الذكور (٩٦ , ٦ %) ، وهذا قد يرجع إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تشجع تعليم البنات. وعند دراسة نسبة القبول لعام ٩٢ / ١٩٩٣ نجد أن نسبة الذكور إلى جملة الذكور الذين في سن السادسة ١٠٢ % ، وهذه النسبة تفسر أن عدد المقبولين تنسب إلى من هم في سن السادسة والثامنة ونجد أيضاً أن نسبة قبول الإناث قد بلغت (٩٠ , ٧ %) وهي أقل من نسبة الذكور^(١).

وعند الموازنة بين نسب القبول في الريف والحضر نجد الآتي :-

وصلت نسبة الاستيعاب في الصف الأول عام ١٩٨٢ في بعض المحافظات الحضرية وهي (القاهرة - الإسكندرية - الجيزة) إلى (٩٦ , ١ % ، ٩٨ , ١ % ، ٩٧ , ١ %)^(٢). وفي هذه المحافظات عام ١٩٩٣/٩٢ نجد النسبة كالآتي : (٨٩ , ٩ % ، ٨٤ , ٨ % ، ٩٥ , ٩ %)^(٣) على التوالي بينما في بعض المحافظات الريفية مثل :-

(الفيوم - بنى سويف - المنيا) (٥٥ , ١ % ، ٦٦ , ١ % ، ٦٧ , ٤ %)^(٤) على التوالي وفي هذه المحافظات عام ٩٢ / ١٩٩٣ نجد النسب (٩٦ , ٠٦ % ، ٩١ , ٨ % ، ٨٧ , ١٣ %)^(٥) على التوالي يلاحظ أن هناك تفاوتاً في نسب الاستيعاب بين الريف والحضر ، إلا أن هذه الإحصاءات متضاربة بين الحين والآخر ومحل شك ، وهذا يحتاج إلى حصر دقيق ، ولكن الشواهد تدل على أن نسب الاستيعاب في الريف أقل منها في المدن.

موقف القيد عام ٩١ / ١٩٩٢ :-

بلغ عدد المقبولين بالمدارس الابتدائية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم (٦٠٥٤١,٧٢٥) تلميذاً ويمثل هذا العدد ٨٩ % من إجمالي الأطفال في السن الرسمي للتعليم الابتدائي. - ويوجد فرق بين نسبة استيعاب البنين ونسبة استيعاب البنات حيث تبلغ نسبة المقيد من البنين ٩٦ % من إجمالي البنين في الشريحة العمرية ٦ - ١١ سنة، بينما تبلغ نسبة المقيدات من البنات ٨١ , ٧ % فقط.

(١) وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء الاستقراري لعام ٩٢ / ١٩٩٣ ، الإدارة العامة للإحصاء.

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، دراسة إحصائية مقارنة لتطور القبول بالتعليم قبل الجامعي ، فبراير ١٩٨٤ ، القاهرة ، ص ١١ - ١٢ .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء الاستقراري لعام ٩٢ / ١٩٩٣ ، مرجع سابق.

(٤) المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق.

(٥) وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء الاستقراري لعام ٩٢ / ١٩٩٣ ، مرجع سابق.

كما توجد فروق بين الريف والحضر فى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ، حيث تبلغ نسبة المقيدى بمدارس الريف ٥٤,٣ ٪ من جملة المقبولين ، تبلغ نسبة سكان الريف ٥٦,٣ ٪ إلى سكان الجمهورية ، وهذا يشير إلى انخفاض نسبى فى استمرار الريفيين بالمدرسة الابتدائية^(١).

من خلال العرض السابق يتضح أن تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال بالتعليم الابتدائى لم يتحقق بعد ، وأن كل النسب المعلنة محل شك وفى حاجة إلى حصر شامل ودقيق ولكن قضية تعميم التعليم الابتدائى ليست فى جوهرها مجرد قضية كمية غرضها إتاحة الفرصة لقبول كل فرد فى المدرسة ، بل فى الإحتفاظ بهؤلاء الأطفال طول سنوات التعليم والتخرج منها بكفاءة ونجاح ويمارسون مناشط حياتهم بنجاح وإسهام فى تطور وتنمية المجتمع وهذا يؤدى إلى ضرورة التحدث عن مشكلة التسرب والرسوب.

ثانيا : الرسوب والتسرب وانعكاسهما على ظاهرة الأمية :

تشكل ظاهرة التسرب والرسوب فى مرحلة التعليم الابتدائى مشكلة تربوية لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، فعلى المستوى الاقتصادى يسبب التسرب إهداراً كبيراً من حجم الاستثمارات فى التعليم ، كما أن لها آثاراً تضعف من قدرة الجهاز التعليمى على المساهمة بفعالية فى إحداث النمو الاقتصادى والاجتماعى^(٢).

ويقصد بالتسرب انقطاع التلميذ عن الدراسة وتركه للمدرسة قبل أن يصل إلى نهاية المرحلة التعليمية^(٣) وتشمل حالات التسرب التلاميذ الذين لم يواصلوا تعليمهم فى المراحل التعليمية التالية للمرحلة الابتدائية كما أنها ترتبط بحالات الرسوب، فالرسوب قد يكون سبباً فى التسرب فهناك ترابط إحصائى بينهما^(٤).

وقد يكون التسرب فى أى صف من صفوف المرحلة الابتدائية ، ومن الطبيعى أن التلميذ الذى يتسرب يرتد إلى الأمية فتضيع مصاريف تعليمه على الدولة وتشكل فاقداً فى التعليم. ومشكلة التسرب ليست حديثة بل أنها موجودة ويعانى منها النظام التعليمى منذ الخمسينات والستينات ، فمثلاً فى دراسة تتبعية قامت بها وزارة التربية والتعليم لأربع دفعات من التلاميذ دخلت المدارس

(١) عبد الفتاح جلال سمير هيكل وسامى نصار : "الأوضاع الحالية لتعليم الأطفال فى مصر" ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤.

(٢) محمد سيف الدين فهمى : "اقتصاديات التسرب" ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٨.

(٣) نازلى صالح : "حول التعليم العام ونظمه" ، الأملو القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٣.

(٤) محمد الهادى عفيفى : "مفهوم التسرب وأنواعه" ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٨٣.

العامّة من سنة ١٩٦١ حتى ١٩٦٥ يتّضح زيادة نسبة التسرب خلال عمليات الانتقال من الصف الأول إلى الصف الخامس ،

وفى عام ١٩٦٢/ ٦١ كانت نسبة التسرب ٨,٦ ٪

وفى عام ١٩٦٣/ ٦٢ كانت نسبة التسرب ١١,٤ ٪

وفى عام ١٩٦٣/ ٦٤ كانت نسبة التسرب ١٥,١ ٪

وفى عام ١٩٦٤/ ٦٥ كانت نسبة التسرب ١٨ ٪^(١)

وفى دراسة تتبعية أخرى قام بها البنك الدولى والمركز القومى للبحوث التربوية للوقوف

على حالات التسرب فى ٦٠ مدرسة منها ٣٠ مدرسة فى المناطق الحضرية والباقى فى الريف ،

فكانت نسبة التسرب فى الصفوف من الثالث إلى السادس كالآتى : -

فى المناطق الحضرية عام ١٩٧٥ / ٧٤ كانت نسبة التسرب ١٣,١ ٪

وعام ١٩٧٧ / ٧٦ كانت نسبة التسرب ٢٠,٦ ٪

أما فى المناطق الريفية عام ١٩٧٥ / ٧٤ كانت نسبة التسرب ٢٤,٢ ٪

وعام ١٩٧٧ / ٧٦ كانت نسبة التسرب ٢٢,٤ ٪

يتّضح من النسب السابقة أن التسرب فى المناطق الريفية أكبر فى المناطق الحضرية وهذا قد

يرجع إلى أن الحوافز الاجتماعية والاقتصادية على التسرب والتخلى عن الدراسة آخذة فى التزايد.

كما كشفت الدراسة أن أكبر نسبة للتسرب تظهر فى الصف السادس يليها فى الصف الرابع^(٢).

وموقف التسرب فى التعليم الابتدائى عام ١٩٩١ / ٩٠ يتّضح من الجدول الآتى :

جدول (٣)

عدد المتسربين ونسبتهم فى التعليم الابتدائى

عام ١٩٩١ / ٩٠ *

البيان	عدد المقيدىن	عدد المتسربين	النسبة
بنون	٣,٥٣٢,٢١٦	١٣٥١٦٥	٣,٨ ٪
بنات	٢,٨٧٠,٢٥٦	٩٦٣٠٥	٣,٣ ٪
جملة	٦,٤٠٢,٤٧٢	٢٣١٤٧٠	٣,٦ ٪

* المصدر : عبد الفتاح جلال وآخرون ، الأوضاع الحالية لتعليم الأطفال فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣١

(١) إبراهيم سيد شافعى : "ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى وعلاقتها بالفاقد فى نفقات التعليم" ، مؤتمر التعليم للدولة العصرية ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، فبراير ١٩٧١ .

(٢) اريك . فى . سوانسون وصلاح الدين عبده وآخرون " منع الارتداد إلى الأمية نظرة إحصائية للتعليم الأساسى فى مصر ، مؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

يتضح من الجدول السابق أن نسبة التسرب وإن كانت تبدو منخفضة إلا أن الأعداد المطلقة للمتسربين مرتفعة نظراً لارتفاع المقعدين.

كما أن نسبة تسرب البنين أعلى من نسبة تسرب البنات وقد يرجع ذلك إلى انخفاض نسب قبول البنات عن البنين كما قد يرجع إلى أن هناك فرص عمل متاحة للبنين أكثر من البنات ولذلك يتسربون نتيجة لعوامل أسرية واقتصادية واجتماعية.

يتضح مما سبق أن أعداد المتسربين في تزايد مستمر وهذا يشكل فقداً تعليمياً واقتصادياً وله آثار واضحة على الاقتصاد القومي واقتصاديات التعليم بوجه خاص، فما أنفق على تعليم تلميذ في التعليم الابتدائي لسنة أو أكثر دون أن يكمل تعليمه حتى نهاية هذه المرحلة يعتبر فاقداً على اعتبار أنه لم يستفد أى استفادة من السنوات التي أمضاها في هذا التعليم الذي هو الحد الأدنى لأى مواطن ، فإن من ترك التعليم بعد سنة واحدة تسبب في هدر النفقات التعليمية لمدة سنة ، وأن من تركه بعد سنتين تسبب في هدر نفقات سنتين وهكذا^(١) ، فالتسرب يؤدي إلى ضياع اقتصادى كبير نتيجة لارتداد أغلب المتسربين إلى الأمية وما تسببه هذه الأمية من إضعاف مقدرة الفرد الإنتاجية ، وتقليل إمكاناته في استخدام وسائل إنتاج حديثة أو البحث عن مجالات عمل جديدة ، كما أن ارتدادهم إلى الأمية يزيد من الأعباء الاقتصادية على برامج محو الأمية . ومشكلة التسرب لها عوامل متعددة وكثيرة منها عوامل متعلقة بسلبات النظام التعليمى ، وأخرى عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية . وسوف يأتي شرح هذه العوامل فيما بعد.

ثالثاً : انخفاض مستوى التعليم الابتدائي :

مصطلح انخفاض مستوى التعليم يعنى : " عدم فعالية أو كفاءة مرحلة التعليم الابتدائي فى تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وذلك فى ضوء خصائص الفرد وحاجاته وظروف المجتمع ومتطلبات الحياة المعاصرة "^(٢).

وإن من أهم أهداف المرحلة الابتدائية : (إكساب التلميذ مفاتيح العلم المتمثلة فى القدرة على استخدام مهارات القراءة والكتابة والحساب فى مناشط الحياة اليومية)^(٣).

(١) محمد سيف الدين فهمى ، " اقتصاديات التسرب " ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٢) عبد الفتاح حجاج : " تحليل وتقويم بعض الدراسات السابقة عن التعليم الابتدائي ومشكلاته فى البلاد العربية " ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، " مشكلات التعليم الابتدائي وانعكاساتها على مشكلة الأمية فى الوطن العربى " ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٦٨ .

(٣) عبد الفتاح جلال : نحو تطوير التعليم الابتدائي ، مرجع سابق ، ص ٢٤

فإن تمكن التلميذ من مهارات القراءة والكتابة يبعد الأساس لاستمرار التعلم والتعلم الذاتى ، فينبغى إتقان هذه المهارات خلال التعليم الابتدائى .

ومن خلال دراسة قام بها الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة اتضح أن مستوى التعليم الابتدائى فى مصر منخفض نتيجة لعدة أسباب من أهمها : -
التزايد المطرد فى الطلب على هذا التعليم ، وزيادة كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية ، فإن كل هذه الأسباب تركت أثراً سلبية على مردود العملية التعليمية فى هذه المرحلة^(١) .
فإن زيادة كثافة الفصل التى تصل فى معظم المدارس إلى ٦٠ تلميذاً بالفصل ، وتعدد الفترات الدراسية أدى إلى بعض السلبيات منها : -^(٢)

١- ضعف إشراف المعلم وقدرته على التوجيه .

٢- انخفاض المستوى العلمى للمرحلة بصفة عامة .

٣- ضعف مستوى تلاميذ الفترة المسائية .

فإن ضعف مستوى التعليم الابتدائى والعوامل والمتغيرات المؤثرة عليه أدى إلى ضعف مستوى تلاميذ المرحلة الابتدائية وعدم تمكنهم من المهارات الأساسية المطلوبة وبذلك يرتدون إلى الأمية ويزداد عدد الأميين .

رابعاً : عوامل تعوق تعميم التعليم الابتدائى وتؤدى إلى التسرب وانخفاض مستوى التعليم :

يمكن أن نصنف العوامل التى من المحتمل أن تعوق تعميم التعليم الابتدائى وتؤدى إلى التسرب وظهور مشكلة انخفاض مستوى التعليم بصفة عامة إلى نوعين من العوامل : -

١- عوامل تؤثر على النظام التعليمى من خارجه :

أى عوامل تعود إلى ظروف المجتمع المصرى الاجتماعية والاقتصادية .

٢- عوامل تؤثر على النظام التعليمى من داخله :

أى عوامل تعود إلى نظام التعليم بصفة مباشرة مثل : -

المستوى العلمى للمعلمين ، المبانى المدرسية ، المناهج ، التقويم ، نقص الموارد المادية والبشرية وغير ذلك من عوامل .

(١) عبد الفتاح حجاج : " تحليل وتقويم بعض الدراسات السابقة عن التعليم الابتدائى ومشكلاته " ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) يوسف عبد المعطى مصطفى : " السمات العامة لنظم التعليم " عرض مقارن للدول المعاصرة ، الأنجلو ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ،

(١) عوامل تعود إلى ظروف المجتمع المصري :

أ - الزيادة السكانية :

المشكلة السكانية هي أكثر المشاكل إلحاحاً وتعقيداً وتشابكاً لارتباطها وتفاعلها مع العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية داخل المجتمع المصري. وإن مصر تعاني من هذه المشكلة حيث بلغ عدد السكان عام ١٩٨٨ (٥٢,٨٢٧,٠٠٠ نسمة) وفى عام ١٩٩٠ (٥٥,٥٧١,٠٠٠ نسمة) أى أن الزيادة خلال سنتين ٣ ملايين^(١)، ويزداد عدد المصريين كل ساعة بمقدار ١٤٥ طفلاً ، أى يزداد تعداد السكان فى مصر كل يوم بحوالى ٣٤٨٥ فرداً وما يقرب من مليون وربع فرد سنوياً^(٢). وهذه الزيادة لها انعكاساتها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى ، ولكن المشكلة السكانية لا تكمن فى النمو السكانى السريع ، وإنما تكمن فى العلاقة بين السكان والموارد غير المتوازنة منذ عشرات السنين^(٣) ، أى أن الزيادة السكانية تسير بمعدل أكبر من معدلات الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد ، كما أن المشكلة تكمن فى سوء توزيع السكان على أنحاء الجمهورية ، فمثلاً نجد هناك تكدساً للسكان فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ، أما المناطق الجديدة الصحراوية فكثافتها السكانية خفيفة ، فإن سكان مصر يعيشون على ما يقرب من ٤٪ من الأرض المصرية تاركين ٩٦٪ منها دون كثافة بشرية^(٤) ، فتختلف كثافة السكان من منطقة لأخرى كما يتضح من الجدول الآتى : -

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية (١٩٥٢ - ١٩٩٠) ، القاهرة ، يونيو

١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

(٢) أسامة عبد الكريم السكرى ، تنظيم الأسرة والتعليم الأساسى ، نجاة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ع ٤٣ ، أكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٤٧

(٣) محمد صبحى عبد الحكيم ، المشكلة السكانية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٤) عبد الفتاح حلال ، القضية السكانية والتعليم فى عالم اليوم ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

جدول رقم (٤)

توزيع السكان حسب بعض المحافظات

تعداد عام ١٩٨٦

عدد السكان عام ١٩٨٦ بلغ ٤٩,٨٦٣,٠٠٠ نسمة *

المحافظة	عدد السكان	%	المحافظة	عدد السكان	%
القاهرة	٦.٦٨٦٦٥	١٢,٩	المنيا	٢٦٤٥١١٢	٥,٥
الجيزة	٣٧٢٥٤٢٠	٧,٧	شمال سيناء	١٧٠٨٣٥	٠,٤
الدقهلية	٣٤٨٤١٠٢	٧,٢	مطروح	١٦١١٦٣	٠,٣
الشرقية	٣٤١٤٣٠٨	٧,١	الوادى الجديد	١١٣٤٠٥	٠,٢
البحيرة	٣٢٤٨٨٢٩	٦,٧	البحر الأحمر	٨٩٧٢٤	٠,٢
الإسكندرية	٣٩٢٦٨٥٩	٦,١	جنوب سيناء	٢٨٩٢٩	٠,١

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، مرجع سابق ، ص ١٩,١٨ .

يتضح من الجدول السابق تكدس السكان فى المناطق الحضرية الرئيسية والوجه البحرى ، أما المناطق الجديدة مثل شمال وجنوب سيناء الوادى الجديد لا يوجد فيها سوى كثافة ضعيفة جداً من السكان التى لا تضم إلا حوالى ١٪ من جملة السكان ، أى إن هناك سوء توزيع للسكان على مستوى جمهورية مصر العربية أدى إلى ظهور مشاكل الانفجار السكانى، وأثر هذا على التعليم نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعى للتعليم فى المناطق الحضرية أكثر منها فى المناطق الريفية. وهناك علاقة تبادلية بين النمو السكانى والتعليم وكل منهما يؤثر فى الآخر وتتحدد تلك العلاقة من خلال العرض الآتى :-

أولاً : أثر النمو السكانى على التعليم :

يؤثر النمو السكانى على التعليم من حيث : قدرته على استيعاب جميع الملزمين ويؤثر أيضاً على مستوى التعليم الابتدائى وفيما يلى بعض الجوانب الأساسية لهذا التأثير :-

أثر الزيادة السكانية على تحقيق الاستيعاب الكامل في المرحلة الابتدائية :

يعتبر أول أثر مباشر لزيادة السكان هو زيادة الطلب على التعليم ، بعد أن أصبح التعليم حقاً للجميع ، ولم يعد امتيازاً لنخبة أو طبقة معينة من الناس فعلى الرغم من التطور في حجم الخدمات التعليمية التي تعمل الدولة جاهدة على توفيرها فإن النظام التعليمي غير قادر على استيعاب جميع الملزمين نتيجة للتزايد المتسارع في أعدادهم. فمثلاً عام ٨٣ / ١٩٨٤ كان عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ٢١٨ ، ٠٦٦ ، ٤ تلميذاً^(١) ، وفي عام ٩١ / ١٩٩٢ بلغ عدد التلاميذ ٢٢٥ ، ٥٤١ ، ٦ تلميذاً^(٢) ، أى زادت أعداد التلاميذ بمعدل قدرة ٢٩ ٪ ، ومن المتوقع أن يزداد عدد التلاميذ بنسبة ٢٠,٥ ٪ عام ٩٥ / ١٩٩٦ ، ومن المتوقع أن يصل عدد هؤلاء التلاميذ عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى تسعة ملايين تقريباً أى بزيادة قدرها ٨,١٩ ٪ عن عام ٩٠ / ١٩٩١^(٣).

فإن هذه الزيادة تؤثر على الإمكانيات المادية لوزارة التربية والتعليم ، ولذلك ينبغي العمل على توفير هذه الإمكانيات لتحقيق الاستيعاب الكامل وتعميم التعليم الابتدائي.

- ومن ناحية أخرى يؤثر النمو السكاني على ظاهرة التسرب حيث أن معدلات الانتظام في الدراسة والتعليم الابتدائي أقل من معدلات النمو السكاني ، ومعنى هذا أن عدد من لا يتعلمون ويجيدون المهارات الأساسية للتعلم في تزايد. فمثلاً كانت نسبة التسرب من المدرسة الابتدائية عام ٧٦ / ١٩٧٧ وصلت إلى ٢٠,٦ ٪ وفي عام ٩٠ / ١٩٩١ وصلت نسبة التسرب إلى ٣,٦ ٪^(٤) فبالرغم من أن نسبة التسرب في انخفاض إلا أن الأعداد المطلقة للمتسربين مرتفعة نظراً لارتفاع المقيدون ونظراً للنمو السكاني المتسارع وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وهؤلاء المتسربون يزدون من رصيد الأمية في مصر.

(١) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء الاستقراري للمرحلة الابتدائية ٨٣ / ١٩٨٤ ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم : الإحصاء الاستقراري للمرحلة الابتدائية ٩١ / ١٩٩٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢.

(٣) سمير عويس عوض : التقديرات المستقبلية لإحصاءات التعليم قبل الجامعي ، من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ٢٠٣٠ / ٢٠٣١ ، المركز القومي

للبحوث التربوية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١ ، ص ٣٠.

(٤) عبد الفتاح حلال وآخرون : "الأوضاع الحالية لتعليم الأطفال في مصر" ، مرجع سابق ، ص ٣١.

أثر الزيادة السكانية على مستوى التعليم الابتدائي :

نشأ عن الضغط السكاني المستمر على التعليم الابتدائي انخفاض في مستوى التعليم الابتدائي أى انه لم يحقق الأهداف المرجوة منه وأنه اهتم بالكم دون الكيف ، والواقع أن التحدى الرئيسى لأى نظام تعليمى هو التوفيق بين الكم والكيف ، وهذا التحدى يواجه المخططين التربويين. فإن الضغط السكاني على التعليم أدى إلى زيادة كثافة الفصل وتعدد فترات الدراسة لتصل فى مصر فى بعض المدارس إلى ثلاث فترات ، فقد وصلت كثافة الفصل فى الصف الأول الابتدائي (حسب إحصاءات ٨٤ / ١٩٨٥ إلى أكثر من ٦٠ تلميذا^(١) وفى عام ٩١ / ١٩٩٢ وصلت متوسط كثافة الفصل إلى ٤٣,٧ فى المدارس الحكومية^(٢) وهذا أثر على مستوى التعليم ومستوى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

ثانياً : أثر التعليم على النمو السكاني :

يؤثر التعليم على النمو السكاني تأثيراً غير مباشر بالإضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى (مثل الخدمات الطبية والصحية ومستوى الدخل وتوزيع النشاطات الاقتصادية... الخ). ويؤثر التعليم فى النمو السكاني بتوسيع وتعميق إدراك الفرد لذاته حيث يخلق لديه تطلعات جديدة نحو حياة اجتماعية أفضل، وإذا استمر الفرد إلى مرحلة متقدمة من التعليم فإنه يؤخر سن الزواج مما يؤثر فى خفض معدل الخصوبة وبالتالي يؤثر على خفض النمو السكاني. كما أن التعليم يؤثر على انخفاض معدل وفيات الأطفال فهناك ارتباط قوى بين المستوى التعليمى والمستوى الصحى لأفراد الأسرة وبالتالي يؤثر على معدلات الوفيات بصورة مباشرة^(٣) فالمرأة المتعلمة أقدر من المرأة الأمية على إتباع الوسائل الصحية فى تغذية أطفالها وفى وقايتهم من الأمراض وهذا يقلل من معدلات الوفيات بين الأبناء.

(١) فتحى أحمد سرور: " إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر " وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٣٤.

(٢) وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم (نظرة إلى المستقبل) مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٣) الكسندر كيور شيف : دينامية السكان والتعليم فى عملية التنمية فى البلاد العربية ورقة مقدمة إلى الحلقة الدراسية فى "السكان والتنمية

فى البلاد العربية " ، المنعقدة فى سرس الليان بمصر فى الفترة من ٢١ - ٢٩ فبراير ١٩٧٦ ، بيروت مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى

البلاد العربية ١٩٧٧ ، ص ٦٦.

وأمام هذه الزيادة السكانية فإن التعليم هو السبيل الوحيد لتنمية هذه الموارد البشرية للوصول إلى التنمية الشاملة للجميع والتقدم والازدهار ، والتعليم يجعل الإنسان مالكا لعناصر القوة من العلم والإيمان^(١) كما أن بالتعليم يزداد الوعي الاجتماعي بضرورة تنظيم الأسرة^(٢).

مما سبق ندرك أن النمو السريع للسكان يكون أحد الأسباب التي أدت إلى قصور الخدمات التعليمية حيث إنه لم تقابله تنمية معادلة في الموارد والخدمات مما أدى إلى مشكلات في قطاع التعليم من عجز المدارس عن استيعاب كامل للشرائح العمرية المختلفة بالإضافة إلى تقديم تعليم غير ملائم أو كاف. مما يترتب عليه تدهور في الأداء والإتقان بالنسبة للمعلمين والمتعلمين^(٣)، إلا أن الانفجار السكاني ليس السبب الرئيسي في كل المشاكل التربوية فهناك أسباب وعوامل كثيرة منها الحالة الاقتصادية للمجتمع المصري وانعكاسها على التعليم الابتدائي.

ب- الحالة الاقتصادية للمجتمع المصري وانعكاسها على التعليم الابتدائي :

شهد المجتمع المصري بعد ثورة ١٩٥٢ أحداثا وتغيرات في المجال الاقتصادي وعلى الرغم من الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تعاني مصر من أزمة اقتصادية نتيجة لعدة أسباب من أهمها : التزايد المطرد في السكان ، ارتفاع معدلات البطالة ، تدهور الدخل من التجارة الخارجية وقد صاحب هذا التدهور انخفاض في النمو الاقتصادي من ١٠,١٪ خلال عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلى ٢,٧٪ خلال عام ١٩٨٦/٨٥ ، ووصل إلى ٢,٥٪ خلال عام ٨٦/ ٨٧^(٤).

(١) عبد الفتاح جلال : "القضية السكانية والتعليم في عالم اليوم" ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٦

(٢) حسان محمد حسان : "احتلال علاقة التعليم العالي بالتركيب السكاني" ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ع ٤٣ ، أكتوبر

١٩٩٠ ، ص ٣٣ .

(٣) نادية جمال الدين : " نحو الأمية والأمن القومي المصري" ، مرجع سابق ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) البنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٨٨" ، ترجمة مركز الأهرام ، ط ١ ، القاهرة يوليو ١٩٨٦ ، ص ٥٣ .

وتمثل الديون الخارجية عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصرى فقد ارتفع إجمالى الديون الخارجية لمصر من ٦٣ ، ٣ مليارات من الجنيهات عام ١٩٧٤ لنصل إلى حوالى ٦ و ٣٨ ملياراً من الجنيهات عام ٨٥ / ١٩٨٦^(١).

أثرت هذه الأزمة الاقتصادية على التعليم بصورة مباشرة ، فقد اتخذت بعض الحكومات وبخاصة التى تعاني نقصاً فى مواردها المالية لبعض الإجراءات لخفض حصة قطاع التعليم من الميزانية العامة للدولة^(٢) وهذا يتضح من خلال العرض الآتى :-

- تدهور الإنفاق على التعليم :

عند دراسة الإنفاق على التعليم نجد أن الإنفاق على التعليم فى تزايد كما يتضح من الجدول الآتى:-

جدول (٥)

ميزانية التعليم للأعوام ٨٥ / ٨٦ ، ٨٦ / ٨٧ ، ٨٧ / ٨٨ / ١٩٨٨

ونسبتها المئوية من ميزانية الدولة (القيمة بالمليون) *

البيان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
وزارة التربية والتعليم	١,١٧٧,٣	١,٢٦١,٣	١,٣٢٥,٩
الجامعات	٥٤٣,٢	٥٧٧,٨	٦٦٩,٧
التعليم العالى	٥٤,٢	٥٠,٩	٥٦,٦
إجمالى	١٧٧٤,٧	١,٨٩٠,٠	٢,٠٥٢,٢
ميزانية الدولة	١٦,٣٨٦,١٠٠	٢٠,٠٠٢,٢٠٠	٢٣,٠٥٨,٠٠٠
النسبة المئوية	%١٠,٨	%٩,٤	%٨,٩

* المصدر : المركز القومى للتربىة وتطوير التربية والتعليم فى ج.م.ع (٨٦ - ١٩٨٨) ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٨.

من الملاحظ أن الإنفاق على التعليم قد تزايد ، إلا أن هذه المبالغ تعتبر قليلة جداً أمام زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم وزيادة السكان ، وزيادة الأسعار ، كما أن هذا الإنفاق يعتبر قليلاً بالنسبة للموازنة العامة للدولة وعلى الرغم من الاهتمام بالتعليم الابتدائى إلا أن نصيبه من ميزانية التربية والتعليم يعتبر قليل فقد كان نصيب التعليم الابتدائى من ميزانية التربية والتعليم عام ٨٦ / ١٩٨٧

(١) المرجع السابق ، ص ٧١.

(٢) الهيئة العليا المشتركة ، (برنامج الأمم المتحدة لتنمية ، اليونسكو ، اليونيسيف) ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ، مرجع سابق ، ص ٤.

بلغ ٣٥,٤ ٪ بينما بلغ ٨ , ٢١ ٪ عام ٨٧ / ١٩٨٨ وعام ٨٩ / ١٩٩٠ بلغت النسبة ١٧,٥ ٪^(١) هذا الانخفاض فى تمويل التعليم الابتدائى خلال الثمانينات قد يرجع إلى السياسة التى تتبعها الدولة والى التحديات التى يواجهها المجتمع وتوجيه الإستثمارات فى مجالات أخرى ،

أما خلال التسعينات فى ظل السياسة التعليمية الجديدة حيث حدثت طفرة فى الاعتمادات المالية المخصصة فى الميزانية العامة للتعليم ، فقد زاد نصيب التعليم بالنسبة للإنفاق العام وقد أصبح ١٣,٨ ٪ فى موازنة ٩٣ / ١٩٩٤ وكان ٩,٢٣ ٪ فى موازنة ٩٠ / ١٩٩١ ، وقد بلغ إجمالى موازنة التعليم فى الموازنة التقديرية لعام ٩٤ / ١٩٩٥ ، حوالى ٩,١ مليارات من الجنيهات ، أى بنسبة ١٧,٨ ٪ من إجمالى الموازنة التقديرية للدولة ، وما بين عام ٩٠ / ١٩٩١ وعام ٩٣ / ١٩٩٤ زادت جميع موازنات التعليم فحققت ميزانية وزارة التربية والتعليم زيادة بنسبة ٩٦ ٪ خلال ثلاثة أعوام . وهذا يعتبر أعلى معدل وصل له الإنفاق العام على التعليم فى مصر خلال هذا القرن^(٢) ، وعلى الرغم من هذه الزيادات الواسعة فى موازنات التعليم إلا أن الإنفاق على التعليم فى مصر لا يزال فى حاجة إلى مزيد من الدعم.

- انخفاض الإنفاق الجارى والاستثمارى :

الإنفاق على التعليم يشمل : مرتبات أفراد الهيئة التعليمية وأفراد الهيئة الإدارية ومرتبات العاملين ، ونفقات الكتب ونفقات جارية أخرى مثل (كهرباء - إصلاحات فى المباني المدرسية)^(٣).

وأنه كلما كانت المبالغ المخصصة للإنفاق الجارى والاستثمارى قليلة أدى ذلك إلى تدهور خطة التعليم ، فالواقع كشف أن عدداً كبيراً من المدارس ليس لديها مخصصات للإنفاق الجارى غير الأجور والمرتبات رغم عدم صلاحية الكثير من الأبنية التعليمية وعدم كفايتها^(٤) . وتحليل مكونات الإنفاق على التعليم فى مصر نجد أن الإنفاق على الأجور والمرتبات يمثل النصيب الأول من الإنفاق الكلى على التعليم وأنه فى تزايد ، فقد ارتفع من حوالى ٨٥ ٪ عام ١٩٧٩ إلى

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم : مشروع مبارك القومى ، الإنجازات فى أعوام ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

(٣) حيرار لاسيبل وماريا لوسيا : أفق عام ٢٠٠٠ التنبؤات المتعلقة بنفقات التعليم الابتدائى فى البلدان النامية ، مجلة المستقبلات ، المجلد ٢٠ ، العدد ٤ ، اليونسكو ، ١٩٩٠ ، ص ٦٠٩.

(٤) فيليب كوفز ، أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينات ، ترجمة مظهر جوى وأخرون ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٧ ص ٩.

حوالى ٨٧ ٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ، ثم إلى أكثر من ٩١ ٪ ، ٩٢ ٪ خلال عامى ٨٧ / ١٩٨٨ ، ٨٨ / ١٩٨٩ ، بينما أوجه الإنفاق الأخرى (إصلاح المباني - وجود مياه صالحة للشرب ، وكهرباء ،) لا تمثل إلا نسبة ضئيلة^(١) وفى ظل السياسة التعليمية الجديدة خلال سنوات ٩٠ / ١٩٩١ - ٩٤ / ١٩٩٥ نجد أنه حدث تطور فى موازنة وزارة التربية والتعليم (التعليم قبل الجامعى) كما هو موضح فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٦)

تطور نسب موازنة وزارة التربية والتعليم

فى السنوات من ٩٠ / ١٩٩١ - ٩٤ / ١٩٩٥ *

البيان	نسبة الأجور من موازنة الوزارة	نسبة المصروفات الجارية والتحويلات	نسبة الاستخدامات الاستثمارية	نسبة التحويلات الرأسمالية
١٩٩١/٩٠	٪٧٩	٪١٢,٦	٪٧,٥	٪٠,٩
١٩٩٢/٩١	٪٧٧,٤	٪١٤,٤	٪٧,٧	٪٠,٥
١٩٩٣/٩٢	٪٦٩,٩	٪١٣,٩	٪١٥,٨	٪٠,٤
١٩٩٤/٩٣	٪٦٩,٧	٪١٦,٧	٪١٣,٥	٪٠,٠٤
١٩٩٥/٩٤	٪٦٨	٪١٧	٪١٤	٪٠,٠٣

* المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومى ، الإنجازات فى ٣ أعوام ، مرجع سابق ص ١٣٤.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأجور من موازنة وزارة التربية والتعليم فى تناقص وهذا يتعارض مع ما تنادى به السياسة التعليمية الجديدة من إصلاح أحوال المعلمين ، كما أن نسبة المصروفات الجارية والاستثمارى المخصصة لإصلاح المباني المدرسية والاهتمام بها تعتبر ضئيلة جداً رغم زيادتها الطفيفة من عام ١٩٩٢/٩١ حتى عام ١٩٩٥/٩٤ .
ولذلك فإن الإنفاق على التعليم بصورته الحالية يؤثر على التعليم الابتدائى ، كما أن عدم الاهتمام بالمباني وإصلاحها يكون من العوامل التى تدفع التلاميذ على الهروب والتسرب وعدم الإقبال على المدارس.

(١) فؤاد حلمى : "تمويل التعليم الأساسى فى مصر" ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، قسم التخطيط التربوى ، القاهرة ١٩٩١ ،

- انخفاض نصيب التلميذ من الإنفاق :

يوضح تحليل بيانات نفقة التلميذ زيادة هذه النفقة ، ولكن هذه الزيادة لا تعنى زيادة حقيقية فى وحدة الإنفاق ، فقد كانت نفقة التلميذ فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٥/٧٤ حوالى ١٦,٢٣ جنيهاً ، وفى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغت ٣٤ جنيهاً^(١). فهذه الزيادة لا قيمة لها أمام انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه المصرى. وأن هذا الإنفاق يعتبر قليلاً بالمقارنة مع دول أخرى فمثلاً أن ما ينفق على التلميذ فى التعليم الأساسى عام ١٩٩١ / ٩٠ حوالى ٨٨ دولار ، فى حين يصل هذا الإنفاق إلى ٨٨٠ دولاراً بالنسبة للتلميذ فى إسرائيل^(٢) وهذا يوضح مدى تدهور الخدمة التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى ، وهذا يدعو إلى إعادة النظر فى تقديرات الإنفاق على التعليم.

- تأثير الوضع الإقتصادى على السكان :

أثرت الحالة الإقتصادية على الأفراد من حيث تدنى متوسط الدخل للفرد فقد وصل متوسط دخل الفرد عام ١٩٩١ إلى حوالى ٦٢٠ دولار فى حين كان هذا المتوسط إلى ٧١٠ دولار عام ١٩٨٥ فما زال حوالى ربع السكان يعيشون دون حد الفقر وهذا نتيجة لانخفاض معدل النمو فى الدخل القومى الذى وصل إلى ٨ ٪ عامى ٩١ و ١٩٩٢ فى حين يصل معدل زيادة السكان إلى حوالى ٢,٥٥ ٪ عام ٩١ / ١٩٩٢^(٣) ، وهذا يفسر هبوط الدخل الفردى حيث أن معدل النمو السكانى أكبر بكثير من نمو الدخل القومى . ونتيجة للحالة الإقتصادية لبعض الأسر اضطرت إلى استخدام أطفالها كأيدى عاملة لزيادة الدخل المادى وتؤدى هذه الحالة إلى انتشار ظاهرة التسرب وزيادة رصيد الأمية.

ج- العوامل الاجتماعية وانعكاسها على التعليم الابتدائى :

تتشابك وتتداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع بعضها البعض وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التعليم ومستواه ومن هذه العوامل ما يلى :-

- ١- العادات والتقاليد السائدة التى تلعب دوراً كبيراً فى ظاهرة التسرب أو عدم الالتحاق بالتعليم الابتدائى وبخاصة عدم السماح للبنات بالخروج والاختلاط والتعليم ويظهر هذا واضحاً فى

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم (نظرة إلى المستقبل) ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(٣) إبراهيم شحاتة : " نحو الإصلاح الشامل " ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح ، الكويت ،

المناطق الريفية وفي الوجه القبلى من جمهورية مصر العربية ، هذا بالإضافة إلى الرغبة فى زواج الفتاه فى سن مبكرة^(١).

٢- الظروف العائلية غير المرضية التى تؤدى إلى إهمال الأبناء وعدم متابعة دراستهم فيفقدون الميل أو الدافع إلى التعلم ، وهناك بعض الأسر تبالغ فى إهتمامها بسير أبنائها فى الدراسة عن طريق تكليفهم بواجبات ثقيلة أو إظهار القلق على اختباراتهم فهذا أيضا يدفع بالأبناء إلى عدم الرغبة فى التعلم وبالتالي إلى التسرب^(٢).

٣- المستوى الثقافى والاجتماعى للأسرة يؤثر على استجابة الأبناء للحياة المدرسية فإذا كان هذا المستوى منخفضاً دفع الأبناء إلى عدم الاستمرار فى التعليم وبالتالي إلى التسرب.

فإن الأسرة تعتبر الإطار العام الذى يحدد تصرفات الأبناء وهى التى تشكل حياتهم وتضفى عليهم خصائصها وطبيعتها ، فهى تقوم بأهم وظيفة اجتماعية من خلال التنشئة الأسرية والاجتماعية للأبناء^(٣).

ولذلك ينبغى زيادة الوعى لدى الأسرة المصرية بأهمية التعليم من خلال وسائل الإعلام وبخاصة المسموعة والمرئية منها.

(٢) عوامل تؤثر على النظام التعليمى من داخله :

هناك عدة عوامل تؤثر على التعليم الابتدائى منها على سبيل المثال :

المناهج - زيادة كثافة الفصول - المباني المدرسية - المعلم ، نقص الموارد المادية والبشرية - أسلوب إدارة المدرسة وغير ذلك من عوامل أخرى.

وسوف نركز الباحثة على أربعة عوامل تعتبر أهم العوامل المؤثرة على التعليم الابتدائى وهذه العوامل هى :-

أ- المناهج ب- المباني المدرسية

ج- زيادة كثافة الفصول د- المعلم

(١) محمود قمبر : "ظاهرة التسرب فى التعليم الابتدائى والعوامل المؤثرة فيها فى البلاد العربية" ، المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق ، ص ١١٢.

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : "حلقة تسرب التلاميذ" ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٣.

(٣) عبد الهادى عفيفى ، وعبد الفتاح جلال ، التربية ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٨١.

أ- المناهج المدرسية وأثرها على التعليم :

المقررات والمناهج الدراسية لها دور كبير فى تحقيق أهداف التعليم ، ولها تأثير على مستوى العملية التعليمية ، وأيضاً قد تكون أحد الأسباب لتسرب التلاميذ من المدرسة فإن كثيراً من خريجي المدرسة الابتدائية قد يتردد إلى الأمية بالإضافة إلى ضعف الطلاب فى المراحل التالية فى أساسيات القراءة والكتابة ، فضلاً عن التسرب من التعليم الابتدائى كل هذه الظواهر قد تكون نتيجة المناهج الدراسية وما فيها من قدر كبير من المعلومات وكثرة المواد الدراسية وما صاحبها من كثرة الكتب المدرسية والواجبات الدراسية^(١).

ومن الملاحظ أن المناهج الدراسية فى التعليم الابتدائى تتسم بالجمود واهتمامها بالجانب النظرى والمعلومات والمعارف ، وما على التلميذ إلا حفظها وإستظهارها وإهمال ما يتصل بتنمية المهارات والاتجاهات وأساليب السلوك اللازمة لبناء جوانب شخصية التلميذ ، وهذا أدى إلى ضعف ارتباطها ببيئة التلميذ وإنفصال المدرسة عن المجتمع ومتطلباته^(٢) كما أن المناهج بهذه الصورة أخفقت فى إيجاد حلول مناسبة لمواجهة تحديات العصر ومشكلات المجتمع فعندما تواجه المدرسة ظاهرة جديدة فى المجتمع يكون الحل هو إضافة مواد دراسية جديدة وهذا يؤدى إلى تضخم المواد الدراسية وازدحامها ، ويكون رد الفعل هو حذف بعض محتويات المقرر وهكذا أصبح الطابع الأساسى للمقررات والمناهج هو الإضافة أو الحذف أكثر من الابتكار والتجديد أو وضع أسس جديدة لانتقاء وتنظيم الخبرات التعليمية^(٣). ونتيجة للظواهر السلبية لهذه المناهج كان لابد من إعادة النظر فى أسلوب التعليم وتطوير المناهج.

ويمكن تلخيص بعض الدوافع التى كانت وراء تطوير المناهج للتعليم الابتدائى كما يلى^(٤) :

- ١- تتضمن الدوافع التى وراء تطوير المناهج البعد التعليمى والتربوى بجانب البعد الإقتصادى الذى يهتم بتقديم أفضل خدمة تعليمية بأقل تكلفة ممكنة.
- ٢- المناهج الحالية تتسم بالتخلف ولا تتناسب مع التطور السريع الحادث على المستوى المحلى والدولى فى أساليب التعليم والتطور الفكرى فى العلوم المختلفة فالتعليم الابتدائى لا يهتم بالتنوع

(١) عبد الفتاح جلال : نحو تطوير التعليم الابتدائى ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

(٢) فاروق شوقى البوهى : دراسة تحليلية لأهمية التعليم الأساسى فى تحقيق التنمية الشاملة بجمهورية مصر العربية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ ، ص ٥.

(٣) أحمد فتحى سرور " استراتيجيات تطوير التعليم " ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٤) محمد على حافظ " تطوير التعليم الابتدائى فى مصر " ، بحث مقدم إلى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، ص ٢١٤.

٣- التأثير السلبي (للحشو فى المناهج) يقضى على وقت التلميذ ولا يترك له فرص لتنمية مواهبه ومهاراته وهواياته.

٤- إن تركيز الاهتمام برأس المال البشرى هو مطلب ضرورى من أجل المستقبل فإن إعداد العنصر البشرى للمستقبل يتطلب المزيد من الرعاية والاهتمام.

إذا كانت هذه بعض الدوافع التى تكمن وراء ضرورة تطوير المناهج الدراسية إلا أن عملية التطوير تواجهها كثير من المشكلات والصعوبات منها على سبيل المثال : -

- غياب الفلسفة التعليمية الواضحة والتخطيط التربوى :

تطور حركة التعليم فى مصر وقوانينه المتغيرة تبين مدى افتقارها فى كثير من الأوقات إلى فلسفة واضحة ، ورغم الجهود التى بذلت من أجل وضع سياسة واضحة للتعليم ، إلا أنه يلاحظ أن هذه السياسة تقتصر إلى ربط الأهداف بعضها ببعض ، وفى بعض الأحيان تكون هذه الأهداف جافة وغير قابلة للتطبيق أى أنه ليس هناك سياسة تحدد خطوات العمل التعليمى بطريقة إجرائية قابلة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم^(١) ، غياب هذه الفلسفة كان واضحاً حتى بداية التسعينات وكان لها تأثير واضح على تخطيط المناهج وتطويرها ، ولذلك عقد المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى فى فبراير ١٩٩٣ لتحديد فلسفة تعليمية واضحة للمرحلة الابتدائية وتخطيط المناهج وتطويرها حيث كان من توصياته فى مجال تخطيط المناهج وتطويرها ما يلى : -

اهتمام التعليم الابتدائى فى جميع صفوفه بالإستجابة لمتطلبات نمو الطفل فى المرحلة العمرية مع تحقيق التوازن بين الهدف المعرفى والهدف التنموى للطفل من خلال توفير ٣٠٪ على الأقل للنشاطات التربوية والمهارات العملية ، وذلك بالإضافة إلى الأهداف المعرفية بحيث يسعد الطفل بالتعليم ويستمتع بطفولته مع التركيز على تعليم القراءة والكتابة والخط العربى ومهارات الرياضيات والتربية الدينية والوطنية . والأخذ بمبدأ التطوير المستمر فى مناهج التعليم الابتدائى ، لاحقاً بمستحدثات العلوم والتكنولوجيا وتطورات العلوم التربوية واستراتيجيات التدريس^(٢).

(١) أحمد فتحى سرور ، " استراتيجية تطوير التعليم فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٢١-٢٢.

(٢) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة ، وزارة التربية والتعليم ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، توصيات المؤتمر ، مرجع سابق ،

- قصور الإمكانيات البشرية :

عمليات تطوير المناهج تواجه مشكلة النقص في الإمكانيات البشرية المدربة على تنفيذ التطوير الحديث ، وهذا قد يكون عقبة من العقبات التي تحول دون تنفيذه. فإن طريقة إعداد المعلم الحالية تجعله لا يتقبل بسهولة تنفيذ الجديد من التطوير الذي يتمشى مع روح العصر الذي يتطلب الربط بين النواحي العملية والنواحي الأكاديمية ، ويتطلب أن يكون المعلم على استعداد لمواصلة تدريبه وتجديد معلوماته حتى لا يتخلف عن التطورات السريعة في المعرفة الإنسانية^(١).

وللتغلب على هذه المشكلة أوصى المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى بضرورة إعادة النظر فى طريقة إعداد المعلم مع تشجيع البعثات الخارجية للمعلمين المتميزين للإطلاع على النظم المتبعة فى التعليم الابتدائى فى الدول المتقدمة^(٢).

- قصور الإمكانيات المادية :

يحتاج تنفيذ التطوير إلى كثير من الإمكانيات المادية مثل المراجع والكتب الحديثة والخامات المختلفة والوسائل التعليمية والأموال اللازمة لشرائها . وعدم توفير هذه الإمكانيات المادية قد يقف عقبة فى سبيل تطوير المنهج^(٣). ولذلك ينبغى العمل على توفير هذه الإمكانيات عن طريق تشجيع القطاع الخاص ورجال المال والأعمال فى الإسهام لتوفير الأموال اللازمة لعمليات التطوير ، مع زيادة إنفاق الدولة على التعليم الابتدائى . بحيث توزع هذه الإمكانيات بالعدل بين جميع المديرىات التعليمية . بالإضافة إلى أن المدرسة وإدارتها ينبغى أن تشجع النواحي الابتكارية لدى المعلمين للتفكير فى عمل وسائل تعليمية بسيطة من خامات البيئة ، وبهذه الطريقة يمكن تشجيع التلاميذ على الابتكار والإبداع .

مما سبق يتضح بعض الصعوبات التى تواجه عمليات تطوير المناهج ، وأهم سلبيات المناهج الدراسية الحالية ، ولكن من المنتظر تعديل المناهج تعديلاً جوهرياً يودى إلى تحقيق أهدافه فى ضوء توصيات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى.

(١) محمود أبو زيد ، " المنهج الدراسى بين التبعة والتطور " مركز الكتاب للنشر ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٧٧ .

(٢) الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، التوصيات ، مرجع سابق ،

(٣) محمود أبو زيد ، المنهج المدرسى بين التبعة والتطور ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

ب - المباني المدرسية وتأثيرها على العملية التعليمية :

إن المباني المدرسية لها تأثير على العملية التعليمية ، فينبغى أن تتوافر فى هذه الأبنية مواصفات ملائمة ومرافق لازمة لممارسة النشاطات التعليمية والتربوية . يبلغ عدد المدارس فى مصر على مستوى جميع المراحل التعليمية حوالى ٢٥,٠٠٠ مدرسة ، أكثر من نصف هذه المدارس لا يصلح للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية ، وللمدارس بصورتها الحالية لا تشجع على بقاء الأطفال ، ولا تشجع أسرهم على إرسال أولادهم إلى هذه المدارس ، ولهذا تعتبر هذه المدارس عاملاً أساسياً من عوامل تسرب التلاميذ^(١) . أما بالنسبة للتعليم الابتدائى فعدد المباني المدرسية ١١٨١٩ مبنى مدرسياً ، أما إجمالى عدد المدارس فيصل إلى ١٥٣٦١ مدرسة تقريباً وهذا يعنى أن المبنى الواحد يستخدم لأكثر من مدرسة لأكثر من فترة دراسية ، والحالة العامة لهذه المباني تتضح من خلال الجدول الآتى :

(١) وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٤١ .

جدول (٧)*

الحالة العامة للمباني المدرسية فى التعليم الابتدائى

عام ١٩٩٢ / ٩١

نسبه %	عدد	حالة المبنى المدرسى
١٠٠ %	١١٨١٩	جملة عدد المباني المدرسية
		<u>هلا تحية المبنى</u>
٦٦,٦ %	٧٨٧٥	المبنى صالح تماما
٢٦ %	٣٠٧٩	المبنى يحتاج إصلاحات
٧,٤ %	٨٦٥	غير صالح ويلزم إحلال
		<u>التيار الكهربى</u>
٧٨,٥ %	٩٢٨٦	مزود بالتيار الكهربى
٢١,٥ %	٢٥٣٣	غير مزود بالتيار الكهربى
		<u>مصادر مياه الشرب</u>
٨٢,٢ %	٩٧٢١	من مرفق المياه
١٣ %	١٥٤٧	من مصادر صالحه
٤,٨ %	٥٥١	من مصادر غير صالحه
		<u>المرافق الصحية</u>
٦١,٤ %	٧٢٦٠	صالحه وكافيه
٢٤,٣ %	٢٨٧٧	صالحه وغير كافيه
١٢ %	١٤٢٩	غير صالحه للإستعمال
٢,٣ %	٢٣٥	غير موجودة

* المصدر : وزارة التربية والتعليم ، إحصاءات المباني المدرسية ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى ،

- من بيانات الجدول السابق يتضح أن ٦٦,٦٪ من المباني المدرسية صالح للإستعمال ، ويقدر هذا العدد حوالى ٧٨٧٥ مدرسه ، ٢٦٪ من المباني يحتاج إلى إصلاح ، ٧,٤٪ يحتاج إلى إحلال.

- كما أن ٧٨,٥٪ من المباني مزود بتيار كهربائى ، ٢١,٥٪ من المباني غير مزود بالتيار الكهربائى.

- يوجد ٦١,٤٪ من المباني المدرسية بها مرافق صحية صالحة وكافيه ، و ٢٤,٣٪ مرافقها الصحية صالحة وغير كافيه ، و ١٢٪ بها مرافق صحية غير صالحة للإستعمال ، ٢,٣٪ من المباني ليس بها مرافق صحية.

حالة المباني المدرسية بهذه الصورة كانت من العوامل الطارده للتلاميذ وأسهمت فى تسرب كثير من التلاميذ ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود ملاعب ومكتبات ومعامل فى معظم هذه المباني. وأيضاً أسهمت هذه الحالة للمباني فى نشأة ظاهرة تعدد الفترات الدراسية التى وصلت إلى ثلاث فترات فى بعض المدارس نظراً لعدم توافر المباني المدرسية الكافية لإستيعاب التلاميذ فلجأت الإدارة التعليمية إلى تشغيل المبنى المدرسى الواحد لأكثر من فتره دراسية.

ويوضح الجدول الآتى موقف الفترات الدراسية فى التعليم الابتدائى :

جدول رقم (٨) *

توزيع المدارس والفصول والتلاميذ وفقاً للفترات الدراسية

عام ١٩٩٢/٩١

التلاميذ		عدد الفصول	عدد المدارس	البيان
النسبة	العدد			
٣٠٪	١٩٦٤٩٤٠	٤٨٢١٢	٥٦٠١	- مدارس تعمل بنظام اليوم الكامل.
٢١٪	١٣٧١٤٢٧	٣٠٢٠٧	٢٩١٢	- مدارس صباحيه لاتشغل مبانيها مدرسه أخرى.
١٦,٢٪	١٠٥٧٢٥٩	٢٤٢٧٦	٢٣٩٨	- مدارس صباحيه وتشغل مبانيها مدرسه أخرى.

٢٣,٧ %	١٥٥٠٧١٣	٣٤٠١٤	٦٠	- مدرسه مسائليه فتره ثانيه.
١,٠٤ %	٧٠٠٥٥	١٢٢٦	١٢١٥	- مدرسه مسائليه فتره ثالثه.
٨ %	٥٢٣١٦٦	١٢٤٦٧	٣	- مدرسه واحده تعمل فترتين.
١,٠٦ %	٤١٦٥	٦٥		- مدرسه واحده تعمل ثلاث فترات.
١٠٠ %	٦٥٤١٧٢٥	١٥٠٤٦٧	١٥٣٦١	الإجمالي

* المصدر : وزارة التربية والتعليم ، إحصاءات المباني المدرسية ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي ، ١٩٩٢ .

يتضح من الجدول السابق :

- أن ٣٠ % من مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية يدرسون بنظام اليوم الكامل .
- وأن حوالي ٢١ % من التلاميذ يدرسون فترة واحدة ولكن مدة الدراسة بها قصيرة لعدم توافر المرافق والإمكانات اللازمة لممارسة النشاطات .
- أن حوالي ١,١ % من مجموع التلاميذ يدرسون في مدارس تعمل بنظام الفترات الثلاث .
- وأن ٣١,٧ % من مجموع التلاميذ يدرسون في مدارس تعمل بنظام الفترتين .

إن حالة المباني المدرسية وقلتها والاضطرار إلى استخدامها لأكثر من فترة دراسية أدى إلى خفض مدة اليوم الدراسي مع الإهمال لممارسة النشاطات المختلفة هذا بالإضافة إلى خفض العمر الافتراضي للمبنى وللأثاث المدرسي ، كما أن المدرسة المسائية في الفترة الثانية أو الثالثة يكون فيها نشاط التلميذ والمدرس أقل وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم ، ويكون سبباً للتسرب وعلى الرغم من زيادة بناء المدارس إلا أن هذه الزيادة كانت دون المستوى المطلوب وقد أسهم في ذلك قلة الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الحكومة ، وضعف الجهود الذاتية وبيروقراطية الجهاز الإداري المكلف بعملية البناء مما ضاعف من المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية^(١) . ومن ناحية أخرى أدت حالة المباني المدرسية وقلتها ومع سياسة الكم لاستيعاب أكبر عدد من التلاميذ في المرحلة الابتدائية إلى زيادة كثافة الفصول وهذه لها أثرها على العملية التعليمية ، حيث ارتفعت كثافة الفصل ووصلت إلى ٦٠ تلميذاً في الصف الأول الابتدائي (حسب إحصاءات ١٩٨٥/٨٤)^(٢) .

(١) أحمد فتحي سرور : " استراتيجية تطوير التعليم في مصر " ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

وتشير إحصاءات ١٩٩٢/٩١ إلى أن متوسط كثافة الفصل في المدارس الحكومية يصل إلى ٤٣,٧ ، وفي المدارس الخاصة تصل إلى ٤٠,٣ ، كما أن متوسط الكثافة يختلف باختلاف المديرية التعليمية ، فإن متوسط الكثافة يرتفع في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل القاهرة - الإسكندرية - القليوبية .

وقد تصل كثافة الفصول في بعض الأحياء الفقيرة وعواصم المحافظات إلى أكثر من مائة تلميذ في الفصل الواحد^(١). ففي كثير من الأحيان تكون الإحصاءات المعلنة غير مطابقة للواقع. إن حالة المباني وما تسببه من تعدد فترات الدراسة وارتفاع كثافة الفصول وعدم ممارسة النشاطات التربوية وعدم ملائمة البيئة المدرسية لمتطلبات التعليم كل هذه الظواهر تعتبر أسباباً رئيسية للتسرب والتأخر الدراسي.

ج- إعداد المعلم وتدريبه وتأثيره على العملية التعليمية :

يلعب المعلم دوراً أساسياً في المرحلة التعليمية التي لم تعد مجرد نقل معلومات إلى عقول التلاميذ ، بل أصبحت تهتم ببناء شخصية متكاملة للتلميذ ويكون قادراً على مواجهة المستقبل ، كما أن أي تطوير للمناهج لا يتم تنفيذه إلا عن طريق المعلم ، فإن دور المنهج في العملية التعليمية يتضائل إذا ما قورن بدور المعلم ذاته ، فإن أي تطوير في المنهج لا قيمة له بدون المعلم الذي ينفذه بما يمتلك من علم ومهارة وخبرة^(٢).

ولا يستطيع المعلم توجيه العملية التربوية توجيهاً سليماً إلا إذا فهم غاية التربية وآمن بها وفهم العوامل المختلفة التي تؤثر فيها ، ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت مراحل إعداد المعلم تتكون من جوانب متكاملة ثقافياً وأكاديمياً ومهنياً وقومياً وخلقياً . فنظراً لأهمية دور المعلم يعتبر أحد العوامل التي تؤثر على العملية التعليمية ، وهناك عدة أسباب تعوق أداء المعلم منها ما يلي :

١- مستوى إعداد المعلم وكفايته :

كأن يتم إعداد معلم المرحلة الابتدائية بدور المعلمين والمعلمات ومدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الإعدادية ، وكان يتم تزويدهم بالثقافة العلمية والمهنية والخبرات والمهارات اللازمة . ورؤى حديثاً أنه للارتفاع بمستوى المعلم وتوحيد مصدر إعداداته فإنه يجب أن يتم هذا الإعداد في كليات جامعية تربوية ، ولذلك تم وقف القبول بدور

(١) عبد الفتاح حلال وآخرون : " الأوضاع الحالية لتعليم الأطفال في مصر " مرجع سابق ، ص ٢٨-٢٩ .

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون : " إدارة المدرسة الابتدائية " ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

المعلمين والمعلمات ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ بموجب القرار الوزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨. وللاارتفاع بالمستوى العلمي والتربوي للمعلمين الحاصلين على دبلوم المعلمين إلى مستوى الجامعي فقد قررت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٤/٨٣ إعداد برامج للتأهيل العلمي والتربوي لمعلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، وقد تم في ١٩٨٨/٨٧ تخريج الدفعة الأولى من هؤلاء المعلمين بعد دراسة مدتها تعادل أربع سنوات جامعية ، وقد تقرر منح الطلاب الذين أتموا البرنامج بنجاح شهادة في التربية (تعليم أساسي) تعادل درجة البكالوريوس في العلوم والتربية التي تمنحها الجامعات .

وابتداء من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ تم إنشاء شعب جديدة في كليات التربية للتعليم الأساسي لتخريج معلمين للمرحلة الابتدائية ، وفي إطار تطوير إعداد المعلم تم إنشاء كليات تربية نوعية لإعداد معلمين متخصصين في الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية والتربية الموسيقية ورياض الأطفال^(١)...

مما سبق تتضح مراحل تطوير إعداد معلم المرحلة الابتدائية من خلال إلغاء دور المعلمين والمعلمات وإنشاء شعبة التعليم الأساسي في كليات التربية وكان من أبرز السلبات الناتجة عن هذا النقل السريع أنه كان لدور المعلمين والمعلمات مدارس تجريبية ملحقة يمارس فيها الطالب التدريب على مهارات التدريس ، بينما لا توجد مثل هذه المدارس الملحقة بكليات التربية مما سيؤثر على الممارسة العملية لمهارات التدريس ، ومن السلبات أيضاً أن برامج كليات ومعاهد التربية بالجامعات المختلفة لا تسير على نمط أو فلسفة واحدة في الإعداد ، فبعضها يخرج معلم مادة فقط ، والأغلبية تخرج معلم مادة وفصل ، والبعض يخرج معلم مادتين في آن واحد^(٢).

هذه السلبات بالإضافة إلى جمود المناهج التي يدرسها الطالب في كليات التربية أثرت على مستوى أداء المعلم^(٣) وبالتالي على مستوى التعليم الابتدائي .

(١) المركز القومي للبحوث التربوية ، تطور التعليم في ج . م . ع (٨٦-١٩٨٨) ، القاهرة ، ص ١٧٩ .

(٢) عبد الفتاح جلال : " نحو تطوير التعليم الابتدائي " ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٣) عبد الفتاح جلال وآخرون : " الأوضاع الحالية لتعليم الأطفال في مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

٢- برامج التدريب أثناء الخدمة لمعلمي المرحلة الابتدائية وتأثيرها على التعليم :

يقصد بالتدريب أثناء الخدمة بالنسبة للمعلمين بأنه النشاط الموجه لتنمية كفايات المعلمين ، ومن خلاله يتلقى خريجو كليات التربية ومعاهد المعلمين تدريباً عملياً لتنمية كفاياتهم أثناء الخدمة ، أى أن كل نشاط يمارسه المعلمون بقصد تحسين مستوى الأداء المهني سواء أكان نظرياً أم عملياً ، وهو يحتوى على برامج منظمة ولها تخطيط معين يمكن المعلمين من النمو في المهنة التعليمية بالحصول على مزيد من الخبرات الثقافية والعلمية^(١).

وأجريت عدة دراسات وبحوث لتقييم هذه البرامج والدورات التدريبية وقد أسفرت هذه الدراسات عن عدة نتائج من أهمها : -

- ١- معظم المحاضرين من بين العاملين في حقل التعليم الابتدائي من مدرسين أوائل وموجهين ، وهؤلاء في حاجة ماسة إلى تدريب ، كما أن اختيار المحاضرين من أعضاء هيئة التدريس يتم على أساس العلاقات الشخصية لا على أساس الكفاية والقدرة على العطاء الأمثل.
- ٢- لم تصل مفاهيم التدريب بالقدر الكافي إلى المسؤولين عن أجهزة التدريب.
- ٣- عدم مراعاة إعادة النظر بالنسبة للهيكل التنظيمية والمقررات الوظيفية باستمرار في ضوء طبيعة ومتطلبات المراحل المختلفة.
- ٤- لا توجد متابعة ميدانية بعد الإنتهاء من التدريب للتأكد من أن المعلم الذي تلقى التدريب قد استفاد منه وانعكس على طريقة تدريبيه ومعاملاته مع التلاميذ.
- ٥- ضعف الصلة بين أهداف البرنامج التدريبي ومشكلات المعلم واحتياجاته ومشكلات المناهج الدراسية.

٦- ندرة تحقيق الأهداف الموضوعية للبرنامج التدريبي وذلك يرجع لعدة أسباب منها :

- عدم وضوح أهداف البرنامج التدريبي.
- قلة كفاية أعضاء هيئة التدريس.
- كثرة عدد المدرسين المرشحين للدورة.

(١) أحمد حسن عبيد : " بحث في تدريب المعلمين أثناء الخدمة " ، دراسة قدمت إلى حلقة المسؤولين عن تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، البحرين ، ١٩٨٥ ، ص ١.

٧- ضعف الصلة بين موضوعات الدراسة بالبرنامج التدريبي وكل من :-

- منهج المدرسة الابتدائية.
- مشكلات المعلم في محيط العمل.
- احتياجات البيئة والمجتمع المحلي.
- ٨- اقتصار معظم البرامج التدريبية على الأساليب ذات الطابع النظري مثل المحاضرة.
- ٩- قلة الاهتمام بتدريب الدارسين على كيفية استخدام الوسائل التعليمية.
- ١٠- قلة الاهتمام بتدريب المعلمين على ابتكار وإنتاج بعض الوسائل التعليمية.
- ١١- قلة مساهمة برامج التدريب في تزويد المتدربين بما يلي :
- مفاهيم وخصائص جديدة في طرق التدريس.
- اتجاهات جديدة في طرق التدريس.
- مهارات جديدة في إعداد خطة الدرس.
- وسائل جديدة لتقويم التلاميذ.
- اتجاهات جديدة نحو التلاميذ وإدارة المدرسة.

مما سبق تتضح بعض السلبات لبرامج تدريب المعلم من خلال عدة دراسات وبحوث. * لكل هذه السلبات فإن تدريب المعلمين أثناء الخدمة يحتاج إلى تطوير حقيقى باستخدام أساليب التعليم عن بعد وهذا ما دعته إليه توصيات المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى ، بالإضافة إلى إرسال بعثات من المدرسين المتميزين إلى الخارج للإطلاع على أحدث أساليب التدريس وتكنولوجيا التعليم .

* هذه الدراسات والبحوث : * جمال محمود محمد الخباز : " مشكلات تدريب معلمى المرحلة الابتدائية الأزهرية أثناء الخدمة " (دراسة ميدانية)، ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٣ .
 - المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : " تطوير سياسات خطط تدريب المعلمين أثناء الخدمة فى ضوء خبرات كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية " ، القاهرة ، ١٩٩٠
 - سعيد جميل سليمان : مشكلات التدريب أثناء الخدمة لمعلمى التعليم تيمل الجامعى فى مصر (بحث ميدانى) ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٣- المعلم ومنهج المدرسة الابتدائية :

إن المنهج المتمثل فى المقررات والمواد الدراسية التى تقدمها المدرسة لتلاميذها بالإضافة إلى جميع الخبرات بهدف تحقيق النمو الشامل المتكامل لشخصية المتعلم . وعمليات تطوير المنهج تتم بطريقة مركزية ، أى تقوم السلطات التعليمية المركزية بكل ما يتصل بوضع المناهج وتحديد أهدافها ومقرراتها ومحتواها ، وينحصر دور المدرسة والمعلمين بها فى تنفيذ ما تقرره الوزارة^(١) أى أن معلم المدرسة الابتدائية ليس له دور فى عملية صناعة المنهج وتطويره ، وهذا ينعكس على أدائه وعلى مستوى التعليم الابتدائى.

٤- زيادة كثافة الفصول ونصاب المعلم وأثرهما على أداء المعلم :

إن مهمة المعلم فى المرحلة الأولى أصعب منها فى مراحل التعليم الأخرى ، لأن المعلم لا يهتم بالمادة التعليمية فى عملية التعليم وإنما يهتم بالمتعلمين بالدرجة الأولى ، والاهتمام بتوجيه سلوكهم^(٢) وإن دور المعلم ينصب أساساً على تحقيق أهداف التعليم الابتدائى التى تسعى إلى التنمية المتكاملة لطاقات المتعلم وقدراته^(٣) . ولكن زيادة كثافة الفصل تعوق أداء المعلم وتزيد من العبء الملقى على عاتق المعلم ، ويزيد من نصاب المعلم حيث وصل نصابه إلى ٢٤ حصة أسبوعياً وفى بعض الأحيان تصل إلى ٣٦ حصة أسبوعياً^(٤) . وهذا قد يرجع إلى النقص الكمى فى عدد المعلمين حيث بلغت نسبة المعلمين إلى التلاميذ ١,٢ معلم لكل فصل دراسى به ٤٥ تلميذاً^(٥) ، فإن هذه الأعباء تستلزم من المعلم مجهوداً كبيراً لإعداد الدروس وتصحيح الواجبات ، كما أنه لا يستطيع توجيه عناية فردية للتلاميذ الضعاف أو المتفوقين ، كل هذه العوامل تنعكس على مستوى التعليم الابتدائى .

(١) عبد الغنى عبود : " إدارة المدرسة الابتدائية " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٣) حامد عمار ، " محواطر حول تطوير مناهج التعليم الابتدائى " ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٤) محمد عبد القادر أحمد ، " استراتيجية التربى العربية لنشر التعليم الأساسى فى الدول العربية " ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٨ .

(٥) عبد الفتاح جلال وآخرون : " أوضاع تعليم الأطفال فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

٥- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعلم وانعكاسه على مستوى التعليم :

يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلم على العملية التعليمية ، فإن تدنى المرتبات بالنسبة للغلاء قد أدى إلى إهمال المدرس عمله داخل المدرسة واهتمامه بالدروس الخصوصية ، أو قيامه بأعمال أخرى وينعكس أثر هذا سلبياً على العملية التعليمية^(١).

أن أجور المعلمين تمثل الجانب الأكبر من ميزانيات التعليم فقد بلغت تكاليف الوظائف في التعليم الأساسي عام ١٩٩١/٩٠ أجوراً وبدلات ومزايا نقدية وعينية وتأمينية مبلغ ٨٢١,٨٥٩,٠٠٠ جنيهاً تمثل ٧٩,٣٪ من موازنة التعليم ، وبالرغم من هذا فإن دخل المعلم ما يزال في مرحلة تتطلب الكثير من التحسن في المرتبات^(٢).

وقد تم اتخاذ الإجراءات الآتية لإصلاح أحوال المعلمين^(٣) :

- ١- تم اعتماد ٧٥ مليون لمواجهة ظاهرة الرسوب الوظيفي بين المعلمين وترتب على ذلك ترقية ٥٣٤٢٢ معلماً.
- ٢- تم دعم الحوافز المادية للمعلمين بمبلغ ٢٧ مليون جنية ، بالإضافة إلى صرف ٤٦,٥ مليون جنية حوافز إضافية لهم قبل نهاية العام الدراسي ١٩٩٢/٩١
- ٣- تم زيادة مكافأة أعمال امتحانات النقل من مستوى يوازي أجر ٣٠ يوماً إلى ما يوازي أجر ٦٠ يوماً في عام ١٩٩٢/٩١ ، وقد تم زيادتها إلى ٩٠ يوماً بنهاية العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢ ، وإلى ١٢٠ يوماً بنهاية العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ .
- ٤- تم زيادة مكافأة اليوم في أعمال امتحانات النقل إلى ٥٪ بدلا من ٣٪ من أساس المرتب اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ .
- ٥- تم زيادة مكافأة مديري ونظار المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة وحوافزهم نظير رعاية النشاطات التربوية والريادة العلمية بما يقترب من ١٠٠٪ بالقياس إلى العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ ، فأصبحت في الحلقة الابتدائية ٣٥ جنيهاً نظير ١٨ جنيهاً في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ .

(١) فرانسواز كايو : " ظروف التعليم والتعلم في البلاد النامية " ، مجلة مستقبليات ، المجلد التاسع عشر ، العدد ٢ ، اليونسكو ، ١٩٨٩ ، ص

(٢) فؤاد حلمي : " تمويل التعليم الأساسي في مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦٣

(٣) وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومي إنجازات التعليم في ٣ أعوام ، مرجع سابق ، ص ٣٢,٣١ .

رغم هذه الجهود إلا أن معلم المرحلة الابتدائية مازال فى حاجة إلى رفع مستواه المادى والاجتماعى ، لأن معلم المرحلة الابتدائية يقع عليه عبء تدريس أكبر من زميله فى المراحل الأخرى من التعليم ، فيجب تمييزه عن بقية معلمى المراحل الأخرى فعليه مسئولية خطيرة وهى إرساء القيم والسلوكيات القويمة فى نفوس الأطفال وهم فى مرحلة التكوين الأساسية فينبغى تمييز هذا المعلم فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى أو على الأقل يسوى بينهم وبين معلمى المراحل الثانوية فى الأجور الإضافية والحوافز ، وسيؤدى هذا إلى إقبال أفضل العناصر البشرية على العمل فى مهنة التدريس للصغار^(١).

يتضح مما سبق أن هناك عدة عوامل تؤثر على العملية التعليمية منها ما يتعلق بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومنها ما يتعلق بالنظام التعليمى المتمثل فى المناهج ، طرق إعداد المعلم وتدريبه ، طرق التقويم ، زيادة كثافة الفصول ، تعدد فترات الدراسة ، وغير ذلك من عوامل تتشابك مع بعضها وتتداخل وتؤثر بصورة واضحة على العملية التعليمية وتؤدى إلى ظهور كثير من المشاكل التى قد تتمثل فى :

- عدم قدرة النظام التعليمى على تحقيق الاستيعاب الكامل.
- بروز ظاهرة التسرب والرسوب والنقد التربوى.
- انخفاض مستوى التعليم الابتدائى.

وهذه المشاكل انعكست بصورة واضحة على مشكلة الأمية ، لأن من لم يلتحق بالتعليم الابتدائى ومن يتسرب منه ، ومن أكمله ولكن مستواه ضعيف ، كل هؤلاء ينضمون إلى فئة الأميين ويزيدون من رصيد الأمية . وهذا ما يدعو إلى توضيح واقع وحجم الأمية فى مصر .

(١) عبد الفتاح حلال : "نحو تطوير التعليم الإبتدائى" ، مرجع سابق ، ص ٣٢، ٣١